

## اسْتِدْرَاكَاتُ بَحْرِ الْحَضْرَمِيِّ عَلَى الْحَرِيرِيِّ بَيْنَ نَظْمِ مُلْحَةِ الْإِعْرَابِ وَشَرْحِهَا

د. جمال رمضان حيمد حديجان  
أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية  
كلية الآداب، جامعة حضرموت

### الملخص:

يُعَدُّ نَظْمُ مُلْحَةِ الْإِعْرَابِ لِلْحَرِيرِيِّ نَظْمًا خَافِلًا بِمَادَّةٍ نَحْوِيَّةٍ اسْتَوْعَبَتْ أَبْوَابَ النَّحْوِ، ثُمَّ جَاءَ شَرْحُهُ عَلَيْهَا مَبِينًا مَا سَكَتَ عَنْهُ فِي النَّظْمِ، أَوِ الْخِلَافَ أَوِ الْآرَاءَ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ لِئُرْيَلَ مَا قَدْ يُشْكِلُ عَلَى الْقَارِئِ أَوْ الْمُتَعَلِّمِ فِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي بَعْضِ أَهْوَاءِهَا مِنْ مَسَائِلِ النَّحْوِ أَوْ تَعْلِيلَاتِهِ أَوْ عَدَمِ ذِكْرِ تَفَاصِيلِ الْمَسَائِلِ؛ بِوَصْفِ النَّظْمِ لَا يَتَأَنَّى فِيهِ لِنَظْمِهِ ذِكْرُ كُلِّ شَيْءٍ أَوْ تَفَاصِيلِهِ.

وَشَرَحَ بِحَرْقِ الْحَضْرَمِيِّ نَظْمَ الْمُلْحَةِ، وَجَاءَ فِيهِ بِمَادَّةٍ تُوضِّحُ أَهْوَاءَهَا، وَتَدْفَعُ إِلْبَاسَهَا وَتَحُلُّ إِشْكَالَهَا، وَأَضَافَ مَادَّةً عِلْمِيَّةً بِأَسْلُوبٍ أَخَذَ، وَزَادَ أَيْضًا جَمْلَةً غَيْرَ قَلِيلَةٍ مِنَ التَّنْبِيهَاتِ وَالْفَوَائِدِ، مَثَلَتْ تِلْكَ التَّنْبِيهَاتُ مَا اسْتَدْرَكَهُ بِحَرْقٍ عَلَى الْحَرِيرِيِّ فِي نَظْمِ الْمُلْحَةِ، غَيْرَ أَنَّ بَحْرًا حَاكَمَ الْحَرِيرِيِّ إِلَى نَظْمِ الْمُلْحَةِ بِحَرْدٍ مِنْ شَرْحِ الْحَرِيرِيِّ عَلَيْهِ؛ إِذْ قَدْ يَدْفَعُ مَا أَقَامَهُ مِنْ اسْتِدْرَاكَاتٍ عَلَى نَظْمِ مُلْحَةِ الْإِعْرَابِ.

هذا البحث تضمن هذه الاستدراكات ليتبين القارئ موقعها من نظم الملحة وشرحها للحريري، وأن لبحر مندوحة فيها أو لا.

### المقدمة:

عَنِ هَذَا الْبَحْثِ يَتَّبِعُ اسْتِدْرَاكَاتُ بَحْرِ فِي شَرْحِهِ عَلَى مُلْحَةِ الْإِعْرَابِ لِلْحَرِيرِيِّ؛ إِذْ عَمِلَ عَلَى تَتَبُعِ الْحَرِيرِيِّ فِي مَسَائِلِ نَظْمِ الْمُلْحَةِ وَإِعْفَالِ مَا أَوْضَحَهُ الْحَرِيرِيُّ لَجَمْلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ نَظْمِ الْمُلْحَةِ فِي الشَّرْحِ، مَعَ أَنَّ بَحْرًا قَدْ أَطْلَعَ عَلَى شَرْحِ الْحَرِيرِيِّ، وَأَشَارَ فِي جَمْلَةٍ مِنْ مَسَائِلِهِ إِلَى أَنَّ الْحَرِيرِيَّ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا فِي شَرْحِهِ؛ لِيَكُونَ شَرْحُهُ مُتِمًّا لِنَقْصِ نَظْمِهِ. وَكَانَ شَرْحُ الْحَرِيرِيِّ عَلَى الْمُلْحَةِ قَدْ أَمَاطَ اللَّثَامَ عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا بَحْرًا اسْتِدْرَاكَاتِهِ، فَجَاءَتْ اسْتِدْرَاكَاتُهُ عَائِمَةً بَيْنَ نَظْمِ الْمُلْحَةِ لِلْحَرِيرِيِّ وَشَرْحِهَا عَلَيْهَا.

لَكِنْ قَدْ يَكُونُ لِبَحْرِ مَنُذُوحَةٌ فِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ اسْتِدْرَاكَاتٍ عَلَى الْحَرِيرِيِّ؛ بِوَصْفِ الْمُلْحَةِ نَظْمًا مُسْتَقْلًا عَنْ شَرْحِهِ، وَالشَّرْحُ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي إِضْاحِ أَهْوَاءِ الْمُلْحَةِ، وَأَنَّ الْقَارِئَ رُبَّمَا قَرَأَ النَّظْمَ بِغَيْرِ شَرْحِهِ عَلَيْهِ، فَفَهِمَ مِنْهُ مَا قَدْ يَتَأَنَّى لِأَيِّ قَارِئٍ مِنْ فَهَمِ مَسَائِلِ النَّحْوِ لِمُحَرِّدِ قِرَاءَةِ النَّظْمِ. وَلِهَذَا السَّبَبِ بَنَى بَحْرًا اسْتِدْرَاكَاتِهِ لِمَا قَدْ يَفْهَمُ الْقَارِئُ مِنْ مَسَائِلِ النَّحْوِ مِنْ خِلَالِ قِرَاءَةِ أَوَّلِيَّةِ نَظْمِ مُلْحَةِ الْإِعْرَابِ فَيَبْنِي بِاسْتِدْرَاكَاتِهِ

مِنْ خِلَالِ تِلْكَ الْقِرَاءَةِ حُكْمًا أَوْ تَصَوُّرًا، لِذَلِكَ حَاكَمَ بَحْرُقُ الْحُرِّيِّ مِنْ خِلَالِ نَظْمِ الْمُلْحَةِ لَا مِنْ شَرْحِهِ عَلَيْهَا.

جاءَ هَذَا الْبَحْثُ لِيَضَعَ الْقَارِئُ بَيْنَ مَا اسْتَدْرَكَهُ بَحْرُقُ عَلَى الْحُرِّيِّ فِي نَظْمِ مُلْحَتِهِ، وَبَيْنَ مَا جَاءَ فِي شَرْحِ الْحُرِّيِّ عَلَى الْمُلْحَةِ، وَجَعَلْتُهُ فِي مَبَاحِثَ ثَلَاثَةٍ تَبَعًا لِقِسْمَةِ الْكَلِمَةِ: مَبَحْثٌ فِي الْمَسَائِلِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْأَسْمِ، وَمَبَحْثٌ فِي الْمَسَائِلِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْفِعْلِ، وَثَالِثٌ فِي الْمَسَائِلِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْحَرْفِ. مُرْتَبَةً بِحَسَبِ وُزُوْدِهَا فِي نَظْمِ الْمُلْحَةِ وَشَرْحِهَا لِلْحُرِّيِّ وَبَحْرُقِ.

### المَبَحْثُ الْأَوَّلُ: الْمَسَائِلُ الْمُخْتَصَّةُ بِالْأَسْمِ:

المسألة الأولى: في الأسماء التي تلازم الإضافة:

قال الحريريُّ:

وفي المضاف ما يجزأ أبداً \*\* مثل: لَدُنْ زَيْدٍ وَإِنْ شِئْتَ لَدَى  
وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَدُو وَمِثْلُ \*\* وَمَعَ وَعِنْدَ وَأُولُو وَكُلُّ  
ثُمَّ الْجِهَاتُ السَّتُّ فَوْقَ وَوَرَا \*\* وَيَمْنَةً وَعَكْسُهَا بِلَا مَرَا  
وَهَكَذَا غَيْرُ وَبَعْضُ وَسَوَى \*\* فِي كَلِمٍ شَتَّى رَوَاهَا مَنْ رَوَى<sup>(1)</sup>

قال بحرقُ:

"قُلْتُ: وَمِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ النَّاظِمُ قَوْهْمُ: (مَعَادَ اللَّهِ)، و(أَيُّ النَّاسِ جَاءَكَ؟)، و(جَاءَنِي كَيْلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرَاتَيْنِ)، و(زَيْدٌ شَبَهُ عَمْرٍو وَدُونُ بَكْرٍ)، و(سَائِرُ النَّاسِ)، أَي: بَاقِيَهُمْ، وَقِيلَ: إِنَّ سَائِرَ بِمَعْنَى جَمِيعٍ، و(ذَاتَ الْيَمِينِ)، و(ذَاتَ الشَّمَالِ)، و(وَأُولَاُتُ الْأَحْمَالِ) [الطلاق: 4]، و(لَعَمْرُ اللَّهِ)، و(جَلَسْتُ بَيْنَ الْقَوْمِ وَوَسَطَ النَّاسِ) (بِفَتْحِ السِّينِ)، وَقَدْ تُسَكَّنُ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى: بَيْنَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ"<sup>(2)</sup>.

بحث المسألة:

استدركَ بحرقُ عَلَى الْحُرِّيِّ جَمْلَةً مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَلَازِمُ الْإِضَافَةَ وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْحُرِّيُّ فِي نَظْمِ الْمُلْحَةِ. وَمَعَ ذِكْرِ مَا اسْتَدْرَكَهُ بَحْرُقُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ لَمْ يَأْتِ عَلَيْهَا جَمِيعُهَا.

وَفَوْقَ مَا ذَكَرَهُ الْحُرِّيُّ وَبَحْرُقُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ أَقُولُ: إِنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي تَلَازِمُ لِلْإِضَافَةِ قِسْمَانِ اثْنَانِ، أَحَدُهُمَا: مُلَازِمٌ لِلْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَلَا يَأْتِي مُفْرَدًا بَلْ يَأْتِي مُضَافًا أَبَدًا، مِنْهَا: (عِنْدَ)، و(لَدَى)، و(سَوَى)، و(فُصَارَى الشَّيْءِ)، و(مُحَادَاةً).

والآخر: ملازم للإضافة لفظاً دون المعنى، ويأتي مفرداً كما يأتي مضافاً، ومنه ما لا يُضاف إلا للضمير، ومن ألفاظه هي (وَحَدَك)، و(كَبَيْتَك)، و(دَوَالِيكَ)، و(سَعْدَيْكَ). ونوع ما لا يُضاف إلا للجملة والفاظه هي (حيث)، و(إذ)، و(إذا)<sup>(3)</sup>.

المسألة الثانية: في انتصاب المصدر على الحال:

قال الحريري:

وَمِنْهُ قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ رُكْضًا \*\* وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءُ إِذْ تَوَضَّأَ<sup>(4)</sup>

قال بحر:

"تَنْبِيْهُ: إِنَّمَا اخْتَارَ الشَّيْخُ انْتِصَابَ مِثْلِ هَذَا الْمَصْدَرِ تَبَعًا لِمَا لِحِمَاةٍ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَضْعًا. وَالْجُمْهُورُ - وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّوِيَّةٍ<sup>(5)</sup>، وَالْأَزْجَحُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ<sup>(6)</sup> وَاتَّبَاعِهِ - أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ الْوَاقِعِ بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ.

وَمَا أُقِيمَ مَقَامَ الْمَصْدَرِ أَيْضًا نَوْعُ الْمَصْدَرِ الْمُبَيَّنِ لِهَيْئَةِ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ لَهُ هَيْئَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ، كَقَوْلِهِ: اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ ...؛ لِأَنَّ الْاِشْتِمَالَ يَقَعُ عَلَى هَيْئَاتٍ كَثِيرَةٍ وَالصَّمَاءُ نَوْعٌ مِنْهَا، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ: قَعَدَ الْقُرُصَاءُ، لِمَنْ اخْتَبَى يَدَيْهِ، وَمَشَى الْمُطْبِطَاءُ (بِتَخْفِيفِ الطَّاءِ) لِمَنْ يَتَبَخَّرُ فِي مَشْيِهِ، وَيَرُدُّ يَدَيْهِ إِلَى وَرَائِهِ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ أَنَّ: اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ، مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، كَجَاءَ الْأَمِيرُ رُكْضًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مِنْ أَمْثَلِ مَا أُقِيمَ فِيهِ النَّوْعُ مَقَامَ الْمَصْدَرِ"<sup>(7)</sup>.

بحث المسألة:

هذه المسألة - أعني انتصاب المصدر الواقع موقع الحال - مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ عَلَى مَذَاهِبِ ثَلَاثَةٍ مَشْهُورَةٍ: أَوَّلُهَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَسَيِّوِيَّةٍ وَابْنِ مَالِكٍ كَمَا أَشَارَ بِحَرْقٍ<sup>(8)</sup>. وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ بَأَنَّ الْمَنْصُوبَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ لَكِنَّ النَّاصِبَ لَهُ هُوَ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ لِتَأْوِيلِهِ بِفِعْلِ مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ، فَجَاءَ الْأَمِيرُ رُكْضًا) فِي تَأْوِيلِ (رُكْضَ الْأَمِيرِ رُكْضًا)<sup>(9)</sup>. وَالْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ<sup>(10)</sup>، وَهُوَ أَنَّ الْمَصْدَرَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ.

والحريري في شرحه الملحة ذكر تحت البيت الخلاف فقال: "اختلف النحويون في المصدر الواقع موقع الحال، كقولك: أقبل الأمير رُكْضًا، وجاء زيد مشيًا. فقال الأكثرون: إن الوجه نصبهما ونظائرهما على الحال، على أن يكون تقدير الكلام أقبل الأمير رُكْضًا، وجاء زيد مشيًا، وعليه حمل قوله تعالى: ((قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا)) [الملك:30]، أي: غائرًا. وقال بعضهم: بل ينتصب انتصاب المصدر المحذوف فعله،

وتقدير الكلام: أقبل الأمير يركض ركضاً، وجاء زيدٌ يمشي مشياً. فأما قولهم لمن يُخلل جسده بثوبه: (اشتمل الصماء)، وللقاعد المحتبي بيديه: (قعد القرفصاء) فانتصابهما جميعاً على المصدر الذي يدل على هيئة الفاعل، وتقدير الكلام: اشتمل الاشتمال المعروف بالصماء، وقعد القعدة المعروفة بالقرفصاء<sup>(11)</sup>.

وبهذا يُعلم أن الحريري كان مستحضراً وجه الخلاف في المسألة مكتفياً بما رجحه من قول الكوفيين.

**المسألة الثالثة: العامل في الحال، ومن حذف عامل الحال وجوباً:**

**قال الحريري:**

وَمِنْهُ مَنْ بِالْفِنَاءِ قَاعِدًا \*\* وَبَعْتُهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا<sup>(12)</sup>

**قال بحرقي:**

"أشار في هذا البيت إلى مسألتين: إحداهما: أن عامل النصب في الحال قد يكون فعلاً ووصفاً مشتقاً، وقد يكون اسم إشارة لما فيه مني الفعل ...

تنبيه: ومما يعمل في الحال أيضاً الظرف والجار والمجرور؛ لما فيهما من معنى الاستقرار، كقولك: (في الدار بشر مائساً)، و(خلفك عمرو قاعداً)، وكذا (أين الأمير جالساً؟)؛ لأن (أين) ظرف مكان.

المسألة الثانية: أن عامل الحال قد يُحذف وجوباً إذا جاءت لبيان تدرج زيادة، أو نقص، كقوله: (بعته بردهم فصاعداً)، أي: فعلاً الدرهم صاعداً، و(أعطيته درهماً فسافلاً)، أي: فانحط الدرهم سافلاً.

تنبيه آخر: ومما يُحذف فيه عامل الحال وجوباً إذا وقعت بدلاً من لفظ الفعل في توبيخ، كقولهم: (أقائماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ). وجوازاً إذا دل عليه دليل، نحو قوله تعالى: ((فَإِنْ حِفْظُكُمْ فَرَجَالًا أَوْ زُبَانًا)) [البقرة: 239]، أي: فصلوا<sup>(13)</sup>.

**بحث المسألة:**

يشير استدراك بحرقي إلى مسألتين: إحداهما: العامل في الحال؛ إذ استدرك على الحريري اكتفاءه بذكر أنواع ثلاثة، هي: الفعل، والوصف المشتق، واسم الإشارة، فزاد بحرقي عليها الظرف والجار والمجرور.

والمسألة الأخرى: استدرك بحرقي على الحريري اكتفاءه بذكر موضعين لحذف عامل الحال، وهما: إذا جاءت لبيان تدرج زيادة، أو نقص، فاستدرك بحرقي موضعاً لحذف عامل الحال وجوباً، هو إذا وقعت الحال بدلاً من لفظ الفعل في توبيخ. وموضعاً لحذفه جوازاً وذلك إذا دل عليه دليل، ولم يذكره الحريري في نظم الملحة.

وإلى العامل في الحال ذكر ابن الحاجب أنها: الفعل، أو شبهة، أو معناه. ويبيّن الرضي أنّ ما أشبه الفعل هو ما يعمل عمله، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، وأنّ معناه هو ما يُستنبط منه معنى الفعل، كالظرف، والجاء والمجرور، وحرف التثنية، واسم الإشارة، وحرف التشبيه، ومعنى التشبيه من دون لفظ دالّ عليه، نحو: زيد عمرو مقبلاً، والمنسوب، نحو: أنا قرشي مفتخرًا، واسم الفعل، نحو: عليك زيدًا ركبًا<sup>(14)</sup>.

وإلى حذف عامل الحال جوازًا ووجوبًا أشار الرضي إلى مواقعها القياسية مع وجود قرينة دالة على الحذف، فقرينه ما حذف جائرًا: حضور معناه، كقولك للمسافر: راشدًا مهديًا، أو تقدّم ذكره إمّا في الاستفهام، كقولك: قائمًا، في جواب من قال: كيف خلقت زيدًا، أو في غير الاستفهام، كقوله تعالى: ((أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ \* بَلَى قَادِرِينَ)) [القيامة: 3، 4]، أي: بلى بجمعهما قادرين. ومن مواضع حذفها وجوبًا أن تُبين الحال ازدياد ثمن أو غيره، شيئًا فشيئًا، مقرونة بالفاء أو ثم، مثل: بعته بدرهم فصاعدًا، أو ثم زائدًا، وفي غير الثمن مثل: قرأت كل يوم جزءًا من القرآن، فصاعدًا، أو: ثم زائدًا، ومنها ما وقع الحال فيه نائبا عن خبر، نحو: ضربي زيدًا قائمًا، ومنها أسماء جامدة متضمنة تويخًا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال، مع همزة الاستفهام وبدونها أيضًا، كقولهم: أتميمًا مرّة، وقيسيًا أخرى<sup>(15)</sup>.

والحزري ذكر ما استدركه عليه بحرق في شرح الملحة؛ إذ قال: "العامل في الحال يكون فعلًا صريحًا، مثل: جاء، وأقبل، ويقوم، ويقعد. ويكون معنى فعل كالظرف، وحرف التثنية، واسم الإشارة، والجاء والمجرور..."<sup>(16)</sup>. ولم يذكر حذف الحال، لا في الملحة كما مرّ، ولا في شرحها.

#### المسألة الرابعة: (كم) الاستفهامية:

##### قال الحزري:

وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمًا \* فَانْصِبْ وَقُلْ: كَمْ كَوَكْبًا تَحْوِي السَّمَاءُ<sup>(17)</sup>

##### قال بحرق:

بعد أن ذكر الوجه في تمييز (كم) الاستفهامية وهو النصب، ذكر الجر أيضًا: "ويجوز جرّه، أي: كم تحوي السماء من الكواكب؟ فد (كم) في محل المفعول المقدم (لـ تحوي)، و(السماء) فاعله، تقديره: أي عدد تحويه السماء؟".

تنبيه: أجاز جماعة<sup>(18)</sup> - منهم ابن مالك<sup>(19)</sup> - في تمييز (كم) الاستفهامية الجر أيضاً، على تقدير إضمار (من) قبله، كتمييز المقادير، لكن قيد ابن مالك جواز ذلك بدخول حرف الجر أيضاً على (كم)، كقولك: (بكم درهم اشتريته؟)، أي: بكم من الدراهم؟<sup>(20)</sup>.

### بحث المسألة:

يأتي تمييز (كم) الاستفهامية منصوباً، كما يأتي مجروراً، وبعض النحويين ذهب إلى أن تمييزها لا يُجر إلا إذا كانت مجرورة شرطاً فيها<sup>(21)</sup>.

وبحرق استدرك على الحريري اكتفاءه بوجه نصبه في نظم الملحة.

والحريري في شرحه الملحة أكد وجه النصب في تمييز (كم) الاستفهامية؛ إذ قال: "و(كم) الاستفهامية يُنصب ما بعدها على التمييز، تشبيهاً لها بالعدد المنصوب على التمييز ... و(كم) الاستفهامية قد تقع موقع المبتدأ في مثل قولك: (كم عبداً لك؟) ف(كم) مبتدأ، و(لك) الخبر، ونصب (عبداً) على التمييز. وقد تقع موقع المفعول به، في مثل قولك: (كم رجلاً رأيت؟). وتقع موقع الجار والمجرور، تارةً بحرف الجر، مثل قولك: (بكم درهماً بعت؟)، وتارةً بالإضافة في مثل قولك: (ابن كم سنة أنت؟)"<sup>(22)</sup>.

### المسألة الخامسة: المستثنى يلاً:

#### قال الحريري:

وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الْإِيجَابِ \*\* فَأُولَ الْإِبْدَالِ فِي الْإِعْرَابِ  
تَقُولُ: مَا الْفَخْرُ إِلَّا الْكَرْمُ \*\* وَ: هَلْ مَحَلُّ الْأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ<sup>(23)</sup>

#### قال بحرق:

"تنبيه: ... وأما تمثيل الشيخ ففه نظر؛ لأنه من قبيل الاستثناء المفرغ؛ لأن قوله: (ما الفخر): مبتدأ، وقوله: (إلا الكرّم): خبره، كقوله تعالى: ((وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)) [آل عمران: 144]، وكذا قوله: (وهل محل الأمن): مبتدأ، قوله: (إلا الحرم): خبر، فالاستثناء فيهما من كلام غير تام؛ إذ لو قلت: (ما الفخر)، و(هل محل الأمن) لم يُفد، إلا على مذهب يحيى الفراء<sup>(24)</sup>، بتقدير ما يتم به الكلام، قبل (إلا)، كأن يُقدّر: وهل محل الأمن مكاناً إلا الحرم.

تنبيه آخر: ما ذكره من إعراب المستثنى في غير المؤجّب إعراب المستثنى منه بدلاً، ليس هو على سبيل الوجوب كما تُوهّم عبارته، بل هو الأجود مع أن نصبه مطلقاً كالموجب، عربي فصيح، وبهما قرئ قوله تعالى: ((مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا))، و((إِلَّا قَلِيلًا)) [النساء: 66]<sup>(25)</sup> (26).

## بحث المسألة:

استدرك بحرق على الحُريريّ في نظم الملحة ذكّره في المستثنى بِ(إلا) إذا كان غير موجبٍ وسُبِقَ بنفيٍ أو شبهه أن يُعَرَّبَ بدلاً إذ تُؤْهِمُ عبارته ذلك، وقد ذكر النحويّون أن المستثنى بِ(إلا) إذا كان غير موجبٍ فسُبِقَ بنفيٍ أو شبهه كالنهي أو الاستفهام فإنّ له وجهين من الإعراب جائزين، هما: إعرابه على الاستثناء نصباً، أو على الإتيان بدلاً من المستثنى منه<sup>(27)</sup>.

وأورد الحُريريّ في شرحه ما ذهب إليه جمهور النحويين من جواز الوجهين النصب على الاستثناء، أو إعرابه بدلاً فقال: "وإذا أتى الاستثناء من غير موجبٍ، وهو أن يكون الكلام نفيًا، أو استفهامًا، أو نهيًا، فالأجود أن تُعَرَّبَ ما بعد إلا بإعراب ما قبلها على سبيل البدل، تقول: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وما ضربتُ أحدًا إلا زيدًا، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا، فتعرب (زيدًا) في المواطن الثلاثة بإعراب (أحدٍ)، على سبيل البدل. ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل فتقول: ما قام أحدٌ إلا زيدًا، وما ضربتُ أحدًا إلا زيدًا، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا، وعلى اللغتين قرئ قوله تعالى: ((ما فعلوه إلا قليلٌ منهم)) [النساء: 66]، برفع (قليل) ونصبه، وإن كان أكثر القراء على رفعه"<sup>(28)</sup>.

وأما استدراك بحرق الآخر في تنبيهه الأول من أن تمثيل الحُريريّ فيه نظر فكمّا قال.

## المسألة السادسة: في الاسم المفرد ل (لا) التي لنفي الجنس:

## قال الحُريري:

وَأَنْصَبَ بِلَا فِي النَّفْيِ كُلِّ نَكْرَةٍ \*\* كَقَوْلِهِمْ: لَا شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهُ<sup>(29)</sup>

## قال بحرق:

"تنبيه: ظاهر كلام الشيخ أن اسم (لَا) منصوبٌ هنا بما نصب (إنّ) المشددة لاسمها، لكنّه هنا لا يُنَوَّنُ، ففَتْحَتُهُ فَتْحَةُ إِعْرَابٍ، ولهذا لم يُفَرِّقْ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْمُضَافِ، وهذا مذهب الكوفيّين، وذهب البصريّون، ورجّحه ابنُ مالكٍ وأتباعه إلى أن اسمها المفرد مبنيٌّ على الفتح مُرَكَّبٌ معها تركيب خمسة عشر، والمُضَافُ وشبهه منصوبٌ"<sup>(30)</sup>.

## بحث المسألة:

اختلف النحويّون في اسم (لَا) التي لنفي الجنس المفرد النكرة بين قائلٍ ببناءه على الفتح وهو قول البصريين وأنّ بناءه لشبهه بالعدد المركّب نحو: (خمسة عشر)، وقائلٍ بإعرابه نصبًا غير أنّه لا يُنَوَّنُ وهو قول

الكوفيين<sup>(31)</sup>. وهذا الخلافُ أشارَ إليه بحرقٌ في نصِّه، وزادَ عليه أنَّ قولَ البصريين هو مذهبُ ابنِ مالك<sup>(32)</sup> وأتباعه، وأنَّ الحريريَّ لم يُشِرْ إلى قولِ البصريين لا من قريبٍ ولا من بعيد.

واستدراكُ بحرقٍ على الحريريِّ بأنَّه أرادَ نصبَ الإعرابِ فيه نظرٌ؛ لأنَّ الإطلاقَ نفسَه - أعني: إطلاقَ لفظِ النصبِ - ليسَ قاطعًا بإرادةِ أحدِ المذهبين، لا سيَّما وقد وردَ الإطلاقُ عندَ الفريقين.

ثمَّ إنَّ الحريريَّ قد أبانَ مُرادَه في شرحِ الملحة فقد ذكرَ أنواعَ (لا)، ومنها النافية وأُتِيَ على ستة أقسامٍ، فذكرَ السادسَ منها فقال: "أنَّ تدخلَ على الاسمِ النكرةَ المفردَ فتنصبه بغيرِ تنوينٍ، كقوله تعالى: ((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)) [البقرة: 256]. وعند بعضِ النحويين أنَّ فتحته فتحة بناءٍ لا فتحة نصبٍ، وعند بعضهم أنَّه منصوبٌ غيرُ منوَّنٍ"<sup>(33)</sup>.

فعبارة الحريريِّ واضحة في الشرح، بل إنَّه ذكرَ الخلافَ، ولم يُرَجِّحْ، وإذا أنعمنا النَّظَرَ في عبارته وجدناها أقربَ إلى قولِ سيبويه منها إلى قولِ الفراء.

**المسألة السابعة: في توسُّطِ خبرِ كان وأخواتها:**

**قال الحريريُّ:**

وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَ \* مُقَدَّمَاتٍ فَلْيُقِلْ مَا اخْتَارَا  
مِثْلُهُ: قَدْ كَانَ سَمَحًا وَائِلٌ \* وَ: وَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ<sup>(34)</sup>

**قال بحرقٌ:**

"تنبيهٌ: أطلق النَّاطِلُ جوازَ تقديمِ أخبارِ هذا البابِ وفيه تفصيلٌ. وأمَّا توسُّطُ الخبرِ فيجوزُ في جميعها. وأمَّا تقديمُه فيجوزُ أيضًا إلَّا في الأربعة الملائمة للنفي إنَّ كانَ حرفُ النَّفي (ما) فقط، و(ما دام)، وكذا (ليس) على الصحيح، فلا تقول: (قائمًا ما برح زيدٌ)، ولا (قائمًا ما دام زيدٌ)، ولا (قائمًا ليس زيدٌ). فإنَّ كانَ حرفُ النَّفي غيرَ (ما) جازَ تقديمُه، نحو: (قائمًا لم يزل زيدٌ)، و(مقيمًا لا ينفكُ عمرو)، و(عاكفًا لم يبرح بكرٌ)"<sup>(35)</sup>.

**بحث المسألة:**

إنَّ مسألةَ تقديمِ أخبارِ بابِ كان وأخواتها على صورتين: إحداهما أنَّ يكونَ مقدَّمًا على اسمها وهذه الصورةُ جائزةٌ كما أشارَ بحرقٌ إليها، والأخرى أنَّ يتقدَّمَ الخبرُ على النَّاسِخِ واسمه وهذه الصورةُ جائزةٌ أيضًا إلَّا في (ما دام) فقد أجمعوا على عدمِ جوازِ تقديمِ خبرها عليها، وفي المنفياتِ من أفعالِ هذا البابِ، وليسَ، ففيها خلافٌ بينَ النَّحْوِيِّينَ، فقد ذهبَ البصريُّونَ إلى عدمِ جوازِ تقديمِ الخبرِ على (ما زال) وأخواتها وإلى جوازِ تقديمِ خبرِ (ليس) عليها، وذهبَ الكوفيُّونَ إلى جوازه في (ما زال) وأخواتها ومنعه في (ليس)<sup>(36)</sup>.

لقد استدرك بحرق على الحُريريّ هذه المسألة؛ إذ ذكر في نظم الملحة مسألة جواز تقديم الخبر في باب (كان) وأخواتها من غير تفصيل. غير أنّه يمكننا الاستدلال على عدم إطلاق الحُريريّ في تقديم أخبار أفعال باب (كان) وأخواتها جميعها بتمثيله؛ فقد مثّل للمسألة بمثال: (واقفاً بالباب أضحى السائل).

والحُريريّ في شرح الملحة قال: "أمّا تقدّم خبر كان وأخواتها على اسمها فجائز كما يجوز تقدّم المفعول على الفاعل ... وأمّا تقدّم الخبر على كان وأخواتها فإنّه يجوز إلّا في الأفعال الخمسة المصدّرة بـ(ما)، فيجوز أن تقول: قائماً كان زيد، وصائماً أصبح عمرو، ولا يجوز أن تقول: قائماً ما برح زيد، ومنع قوم تقدّم خبر ليس عليها والأشهر جوازها" (37)، وبهذا النصّ قد أبان لنا عن مذهبه.

### المسألة الثامنة: في المنادى العلم:

#### قال الحُريري:

وإن يكن معرفةً مُشْتَهَرَةً \*\* فَلَا تُنَوَّنُهُ وَضُمَّ آخِرُهُ (38)

#### قال بحرق:

"ما ذكره الناظم من بناء المنادى المعرفة على الضمّ هو في غير المثني والمجموع، فإن كان مثني أو جمع مذكّر سالمًا بُني على ما يُرفع به، كـ(يا زيدان) و(يا زیدون) (39).

#### بحث المسألة:

ذكر التحوّيون أنّ المنادى إذا كان علمًا مفردًا كـ(زيد) فإنّه بين بنائه على الضمّ وموضعه التّصّب عند البصريّين، وإعرابه رفعًا غير أنّه لا يُنَوَّن عند الكوفيّين، وذهب الفراء من الكوفيّين إلى أنّه مبنيّ على الضمّ وليس بفاعل ولا مفعول، فقال الجميع: (يا زيد) (40). ثمّ إنهم حملوا عليه المنادى إذا كان مثني أو جمعًا فقالوا: (يا زيدان)، و(زیدون).

واستدرك بحرق على الحُريريّ حمل مثني العلم وجمعه؛ إذ لم يذكرهما الحُريريّ في نظم الملحة، فيصحّ استدراكه عليه. ولم يذكرهما في شرح الملحة أيضًا.

### المسألة التاسعة: في ما ورد من لغات العرب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

#### قال الحُريري:

وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَفْهَامِ \*\* قَوْلُكَ: يَا غُلَامُ، يَا غُلَامِي

وَجَوُزُوا فَتَحَةً هَذِي الْيَاءِ \*\* وَالْوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ

وَالْوَقْفُ بِالْهَاءِ عَلَى غُلَامِيَّةٍ \*\* كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى (سُلْطَانِيَّةٍ)

وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ: يَا غُلَامًا \*\* كَمَا تَلَوْا: (يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا)<sup>(41)</sup>

### قال بحرق:

"أطلق الناظم جواز هذه الأوجه الأربعة في المنادى المضاف إلى ياء النفس، وهو مُقَيَّدُ بَأَنْ لَا يَكُونَ مقصوراً، كـ(الفتى)، و(العصا)، ولا منقوصاً، كـ(رام)، و(قاص)، فلا يجوز فيهما إلا إثبات الياء مفتوحة، كـ(يا فتاي): بفتح الياء مخففة في المقصور. و(يا رامي): بفتحها مشددة، ومُدْغَمَةٌ في ياء المنقوص. وكذا إذا كان المضاف إلى ياء النفس مضافاً إليه، كـ(يا غلام ابني)، و(يا ابن أحيي)، فإنه لا يجوز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة دون سائر الأوجه، إلا في (يا ابن أم)، و(يا ابن عم)، فإنهما لما كثر استعمالهما جاز فيهما حذف الياء مع كسر الميم وفتحها، وقرئ بهما أيضاً في: ((يا ابن أم))<sup>(42)</sup> [الأعراف:150].

وما ذكره الناظم في شرحه من أنه يجوز فيهما الأربعة الأوجه خلاف المشهور، وقيل: بل هو المشهور<sup>(43)</sup>.

### بحث المسألة:

اشتمل استدراك بحرق مسألتين: الأولى هي أَنَّ ما ورد من لغات العرب من الوجوه الأربعة في نداء المضاف إلى ياء النفس مشروطٌ بَأَلَّا يَكُونَ اسماً مقصوراً ولا مُضَافاً. والأخرى أَنَّ قول الحريري بجواز الوجوه الأربعة المذكورة - وأضاف إليها وجهاً خامساً، إذا كان المنادى مضافاً إلى (أم) و(عم) مضافين إلى ياء النفس<sup>(44)</sup> - قولٌ فيه نظر؛ لأنه خلاف المشهور في قول النحويين. فأما المسألة الأولى وهي استدراك بحرق على الحريري ما لم يُخْرِجْهُ من المنادى المضاف إلى ياء النفس وهما المقصور والمنقوص، فلم يُورَدْهُما الحريري في شرحه على الملحة أيضاً، والقول كما قال بحرق. قال ابن عقيل: "إذا أُضِيفَ المنادى إلى ياء المتكلم فإما أن يكون صحيحاً، أو معتلاً. فإن كان معتلاً فحُكْمُهُ كَحُكْمِهِ غَيْرِ مُنَادَى، وقد سبق حُكْمُهُ في المضاف إلى ياء المتكلم"<sup>(45)</sup>. وأما المسألة الأخرى فكما قال بحرق، وهو الصحيح من كلام النحويين<sup>(46)</sup>.

### المسألة العاشرة: في أوزان التصغير:

### قال الحريري:

وَقَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُؤَيْعِلٌ \*\* كَقَوْلِهِمْ فِي رَاحِلٍ: رُؤَيْجِلٌ<sup>(47)</sup>

### قال بحرق:

"أما الرباعي المجرّد كـ(جَعْفَرٍ) فتصغيره على (فُعَيْعِلٍ) كـ(جُعَيْفِرٍ)، ولم يذكره الناظم"<sup>(48)</sup>.

## بحث المسألة:

ذكر علماء العربية لتصغير الاسم ثلاثة أوزان مشهورة، هي: فُعِيلٌ، وفُعَيْلٌ، وفُعَيْلٌ، ولكل وزن من هذه الأوزان ما يُصَغَّرُ عليه.

قال سيبويه: "اعلم أنَّ التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة امثلة: على فُعَيْلٍ، وفُعَيْلٍ، وفُؤَيْلٍ. فأما فُعَيْلٌ فلما كان عدده حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مُصَغَّرٌ على أقل من فُعَيْلٍ، وذلك نحو: فُئَيْسٍ، وَجُمَيْلٍ، وَجُبَيْلٍ، وكذلك جميع ما كان ثلاثة أحرف.

وأما فُعَيْلٌ فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني، وذلك نحو: جُعَيْفٍ، ومُطَيَّرٍ ...  
وأما فُعَيْلٌ فلما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واوًا، أو ألفًا، أو ياءً، وذلك نحو قولك في مصباح: مُصَيَّبٌ، وفي فُنْدِيلٍ: فُنْدِيلٌ، وفي كُرْدُوسٍ: كُرْدُوسٌ" (49).

وهذه الأوزان الثلاثة المذكورة للتصغير إنما هي أوزان للأسماء عند تصغيرها إذا كانت ثلاثية أو رباعية أو خماسية، ولذلك فإن ما ذكره الحزري من وزن (فُؤَيْلٍ) كـ(راجل: رُؤَيْلٍ) فيدخل في تصغير الأسماء الرباعية. وما استدركه بحرق على الحزري في ملحته هو من أوزان تصغير الرباعي، وهو (فُعَيْلٍ)؛ إذ لم يُورد في الحزري في نظم الملحة، وذكره في شرحه فقال: "أما الاسم الرباعي فإنه يُصَغَّرُ على (فُعَيْلٍ)، كقولهم في تصغير (جَعْفَرٍ)، و(دَرْهَمٍ): (جُعَيْفٍ)، و(دُرَيْهَمٍ) ..." (50).

لذا سيكون (فُؤَيْلٍ) الذي ذكره الحزري وزناً لـ(رُؤَيْلٍ) وزناً صرفياً، وهو جارٍ على الوزن التصغيري لِمَا كان على أربعة أحرف (فُعَيْلٍ). فتصغير (جعفر، وراجل) تصغيراً هو وزن واحد، وهو (فُعَيْلٍ).

## قال الحزري:

وإنَّ بَحْدَ مَنْ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفٌ \* فَاقْلِبْهُ يَاءً أَبَدًا وَلَا تَقِفْ

تَقُولُ: كَمْ غَزِيلٍ ذَبَحْتُ \* وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ<sup>(51)</sup>

## قال بحرق:

"تنبيه آخر: لا يختص (فُؤَيْلٍ)، و(فُعَيْلٍ) - بالتشديد -، و(فُعَيْلٍ) بما ثانيه أو ثالثه، أو رابعه ألف، بل وبما ثانيه أو ثالثه أو رابعه (واو) أو (ياء) كذلك، كـ(جَوْهَرٍ)، و(زَيْنَبٍ)، و(عَمُودٍ)، و(سَعِيدٍ)، و(مَنْصُورٍ)، و(مُسْكِينٍ)، فيقال: (جُؤَيْهَرٍ)، و(زُيَيْبٍ)، و(عُمَيْدٍ)، و(سُعَيْدٍ)، و(مُئَيِّصٍ)، و(مُسَيْكِينٍ)، بقلب الواو، والياء (ياء)" (52).

## بحث المسألة:

إنَّ ما استدركه بحرق على الحريري هو المُقَرَّرُ في كتب العربية<sup>(53)</sup>، ولم يُورَدْ الحريري في نظم الملحة؛ لأنَّ النِّظْمَ يقتصرُ غالبًا على أُمَاتِ مسائل الفن الذي يُنظَّمُ فيه، لا على فرعيَّاته وجزئياته وتفصيلاته.

وقد بسطه الحريري في شرح الملحة، فقال: "فإنَّ كَانَ ثاني الاسم الرباعيَّ حرفًا معتلاً نظرت، فإنَّ كَانَ واوًا أصليَّةً تثبت، كقولك في تصغير جوهري وكودن: جُوَيْهَرٌ، وكُوَيْدُنٌ، إلَّا أن تكون منقلبة عن الياء فتردها إلى الياء كقولك في تصغير مُوسِرٍ، ومُوقِنٍ: مُيَّسِرٌ، ومُيَّيَّقِنٌ؛ لأنهما من اليُسْرِ واليقين. وإنَّ كَانَ ثانيه ياءً بقيت كقولك في تصغير زينب: زُيْنَبٌ، ... وإنَّ كَانَ هذِهِ الياءُ مشدَّدةً خُفِّقَتْ في التصغير؛ لئلاَّ يجتمع ثلاثُ ياءاتٍ، كقولك في تصغير سيِّدٍ، وليٍّ: سَيِّدٌ، وليٍّ. وإنَّ كَانَ ثانيه ألفًا أبدلت منها واوًا مفتوحةً، كقولك في تصغير راجلٍ، وحاتمٍ: رُوَيْجَلٌ، وحُوَيْتَمٌ ...

إذا كَانَ ثالثُ الرباعيَّ حرفًا معتلاً قلبته ياءً مشدَّدةً، كقولك في تصغير كتابٍ وغزالٍ وعجوزٍ وشريفٍ وسعيدٍ: كُتَيْبٌ، وعُزَيْلٌ، وعُجَيْرٌ، وعُمَيْدٌ، وشَرِيفٌ، وسُعَيْدٌ ...

وإنَّ كَانَ خامسًا ورابعه معتلاً قلبتها في التصغير ياءً، كقولك في تصغير سربالٍ، ودينارٍ: سُرَيْبِلٌ، ودُنَيْيِرٌ، وفي تصغير منديلٍ وعُصْفُورٍ: مُنَيْدِيلٌ، وعُصَيْفِيرٌ<sup>(54)</sup>.

## المسألة الحادية عشرة: في باب النَّسَبِ:

## قال الحريريُّ:

وإنَّ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَى \*\* أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتَى  
فَأَبْدِلِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ وَآوَا \*\* وَعَاصِ مَنْ مَارَى وَدَعْ مَنْ نَاوَى  
تَقُولُ هَذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقٌ \*\* وَكُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٌّ مُؤَبِّقٌ  
وَأَنْسَبْ أَخَا الْحَرْفَةِ كَالْبَقَالِ \*\* وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَالٍ<sup>(55)</sup>

## قال بحرق:

"تنبيه: عبارته تُؤْهِمُ أَنَّ القلبَ في نحو: (دُنْيَا) واجبٌ كَأَلِفِ الثَّلَاثِيَّ، وليس كذلك، بل يجوزُ في أَلِفِهِ الحذفُ، كـ(دُنْيِيٍّ)، و(حُبْلِيٍّ)، بل هو أَفْصَحُ من القلبِ. ويجوزُ فيه وجهٌ ثالثٌ، وهو القلبُ مع إدخالِ أَلِفٍ، كـ(دُنْيَاوِيٍّ)، و(حُبْلَاوِيٍّ)، ولكنَّهُ ضعيفٌ.

تنبيه آخر: فهم من اقتصاره على وزن (فَي)، (دُنْيَا) أنه لا يجوز في ألف المقصور الخماسي، والسُداسي، ك(مُصْطَفَى)، و(مُسْتَدْعَى) إلّا الحذف، ومن قال: (الهجرة المُصْطَفَوِيَّة) فقد أخطأ. وكذا لو كان ثاني الرُّباعي متحرّكاً لم يَحْزُ في ألفه إلّا الحذف، ك(جَمَزَى) - بالجيم والزاي: الضرب من السَّير - وسكت عنه النّاظم ...

تكملة: أجمعت الشَّيْخُ في هذا الباب فترك أحكاماً كثيرة، كالمنسوب إلى نحو: (نَحْو)، وإلى المنقوص، وإلى الممدود، وإلى ما آخره ياءً مُشَدَّدَةً - كما سبق - ، وإلى (فَعِيلَة)، و(فُعَيْلَة)، وغير ذلك، مع أنه بسط في التَّصْغِيرِ، والحاجة في علم الإعراب إلى أحكام النَّسَبِ أشد من التَّصْغِيرِ؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ مُتَمَحِّضٌ - أي مُسْتَخْرَجٌ - من علم التصريف<sup>(56)</sup>، ثُمَّ أورد بيان النسب إلى ما ذكره في التكملة<sup>(57)</sup>.

### وقال بحرق أيضاً:

"ما سبق في الباب هو القياس، وجاءت كلمات خارجة عن القياس فُتَحَفُظُ ولا يُقَاسُ عليها، كقولهم في النسب إلى (اليمن): (يَمَانٍ) بغير ياءٍ، وجعلوا الألف بدلاً عنها، ولهذا لا يُقَالُ: (يَمَانِيٌّ) بإثبات الياء؛ لئلا يُجْمَعَ بينَ البديل والمُبدَل منه، والقياس (يَمْنِيٌّ)، وإلى (البحرين): (بَحْرَانِيٌّ)، والقياس (بَحْرِيٌّ)؛ لأنَّ علامة التثنية والجمع المذكّر السالم تُحذف للنسب، وإلى (صنعاء): (صَنَعَانِيٌّ)، والقياس (صَنَعَاوِيٌّ) كما سبق في (صحراوي)، وإلى (الرَّي) و(مَرَوِيٌّ): (رَازِي) و(مَرَوِيٌّ) بزيادة الزاي، والقياس (رَيَوِيٌّ) ك(حيوي)، و(مَرَوِيٌّ)، ويقولون للرجل المِسْنِ: (دُهْرِيٌّ) (بضم الدال)، وللمُعْطَلِ (دَهْرِيٌّ) (بفتحها) على القياس للفرق بينهما<sup>(58)</sup>.

### بحث المسألة:

تحت هذه المسألة فروع أربعة، أولها: فيما يتعلّق بالنسب إلى (دُنْيَا)، وثانيها: فيما يتعلّق بالنسب إلى المقصور الخماسي والسُداسي، وثالثها: فيما يتعلّق بمسائل أخرى لم يذكرها الحريري في نظم الملحة، ورابعها: شواذ النسب؛ إذ لم يذكرها الحريري أيضاً في نظم الملحة.

فأمّا الفرع الأول فإن بحرقاً قد استدرك على الحريري وجوهاً أخر في النسب إلى (دُنْيَا)، فذكر وجهين لم يذكرهما الحريري، زيادةً على الوجه الذي ذكره. فالوجه الذي ذكره الحريري في النسب إلى (دُنْيَا) و(حُبْلَى) هو (دُنْيَوِيٌّ) و(حُبْلَوِيٌّ)، فزاد عليه بحرق وجهين، هما: (دُنْيِيٌّ) و(حُبْلِيٌّ) وهو أفصح الوجود، و(دُنْيَاوِيٌّ) و(حُبْلَاوِيٌّ) وضعفه بحرق، وذكر سيبويه والمبرّد وغيرهما الوجهة كلّها صحيحةً من غير تضعيفٍ لواحدٍ منها؛ إذ هي منقولة عن العرب<sup>(59)</sup>.

وقد ذكر الحريري هذه الأوجه الثلاثة في شرح الملحة فقال: "فأمّا ما كان على وزن (فَعْلَى)، نحو: دنيا، وموسى، وبشرى، أو كان على وزن (فَعْلَى)، نحو: عيسى، جاز في النسب إليه ثلاثة أوجه: أحدها: دُنْيِيٌّ،

وموسى، وعيسى. والثاني: دُنْيَوِيٌّ، ومُوسَوِيٌّ، وعيسَوِيٌّ. والثالث: هو أضعفها: دُنْيَاوِيٌّ، وموساويٌّ، وعيساويٌّ<sup>(60)</sup>.

وأما الفرع الثاني فهو استدراك بحرق على الحريري أن حكم النسب على (فتى) و(دنيا) مقصور الثلاثي والرابعي ما ذكره، وأن النسب إلى المقصور الخماسي (مُصْطَفَى)، والمقصور السداسي (مُسْتَدْعَى)، وكذا النسب إلى مثل: (جَمَزَى) بجذب ألفها لا غير (مُصْطَفَى) و(مُسْتَدْعَى) و(جَمَزَى)، كما ذكر ذلك سيويه والمبرد وغيرهما<sup>(61)</sup>، ولم يذكر الحريري حذف الألف في نظم الملحّة، ولا في شرحها الملحّة.

وأما الفرع الثالث فيتعلّق بمسائل في النسب استدركها بحرق على الحريري؛ إذ لم يذكرها في نظم الملحّة، كمسائل النسب إلى (نمر)، والنسب إلى المنقوص، والممدود، وإلى ما آخره ياءً مُشَدَّدَةً، وإلى (فُعَيْلَة) و(فُعَيْلَة)؛ لأنّ الحاجة - كما وصف بحرق - إليها ماسّة لتعلّقها بعلم الإعراب، ثمّ أبان بحرق مسائل النسب إلى ما ذكره.

إنّ ما ذكره بحرق من أهميّة النسب إلى (نمر)، والاسم المنقوص، والممدود مبسوطّة في كتب علماء العربيّة باستفاضة<sup>(62)</sup>، وقد ذكر الحريري جملةً منها في شرح الملحّة، فذكر النسب إلى ما آخره ياءً مُشَدَّدَةً، وإلى المنقوص، وإلى (فُعَيْلَة) و(فُعَيْلَة)، وإلى الممدود<sup>(63)</sup>.

وأما الفرع الرابع فهو الخاصّ باستدراك بحرق على الحريري شواذّ النسب؛ إذ اكتفى الحريري في نظم الملحّة بالنسب القياسي، فذكر بحرق جملةً من شواذّ النسب، كالنسب إلى (اليمن)، و(البحرين)، و(صنعاء)، و(الري)، و(مرو)، والنسبة إلى الرجل الميسنّ (دُهْرِيّ) بضمّ الدال، وللرجل المُعْطَل، أي: الذي ينفي وجود الله تعالى، (دُهْرِيّ) بفتح الدال؛ فرقاً بينهما.

إنّ شواذّ النسب قد ذكرها علماء العربيّة في باب النسب، فجاؤوا على جملةٍ غير قليلةٍ منها، ومنها ما ذكره بحرق<sup>(64)</sup>.

والحريري في شرح الملحّة ذكر شواذّ النسب إذ قال: "وفي النسب شواذّ لا يُقَاسُ عليها، كقولهم في النسب إلى (ظبا): (ظبائي)، وإلى (الري): (رائي)، وإلى (البحرين): (بحراي)، وإلى (السَّهْل): (سُهْلِيّ) (بضمّ السين)، وإلى (أمس): (إِمَيْسِيّ) (بكسر الهمزة)، وإلى (الرَّقَبَة) و(اللَّحْيَة): (رَقْبَانِيّ) و(لَحْيَانِيّ)، وإلى (امرئ القيس) - وهي قبيلة - : (مرائي)، وكقولك في النسب إلى (اليمن): (رجلٌ يمانٍ)، وإلى (الشَّام): (شامٍ، والأصل: (بمئي)، و(شاميّ)). وأما قولهم: (رجلٌ دُهْرِيّ) فإنّ عُني به التعطيل كان النسب إليه بفتح الدال على طرد القياس، وإنّ عُني به: غذا أسنّ كان النسب إليه بضمّ الدال؛ ليفصل بين المعنيين<sup>(65)</sup>.

## المسألة الثانية عشرة: في الممنوع من الصَّرف:

تحت هذه المسألة فرعان، أولهما: في شروط منع العلم الأعجمي من الصرف، والآخر: في جواز صرف الممنوع من الصرف.

فأما الفرع الأول فهو في ذكر شروط منع العلم الأعجمي من الصرف.

قال الحريري:

وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلَ \* كَذَاكَ فِي الْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلًا<sup>(66)</sup>

قال بحر:

"تنبيه: أطلق الناظم منع الاسم العلم الأعجمي الصَّرف، وشروطه أن يكون رباعياً فأكثر، أو متحرك الوسط"<sup>(67)</sup>.

بحث المسألة:

من العلل التي ذكرها النحويون في منع الاسم العلم من الصَّرف كونه أعجمياً قد جاوز الثلاثة، أو أن يكون ثلاثياً متحرك الوسط<sup>(68)</sup>. وهذه القيود مما استدركه بحر على الحريري في نظم الملحة؛ إذ اكتفى في نظمه بذكر كونه أعجمياً.

وذكر الحريري في شرح الملحة شروط منع الاسم الأعجمي، فقال معلقاً على البيت الذي استدرك بحر على الحريري شروط منع الأعجمي من الصرف فيه: "هذا هو الصَّنْفُ الرابع مما لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة، وهو كل اسم جمع التعريف والعُجْمَةُ مما هو على أربعة أحرف فصاعداً، نحو: هُرْمُز، وفيروز، ويُعْتَبَرُ بامتناع دخول الألف واللام عليه. فإن كان الاسم مما يحسن دخول الألف واللام عليه انصرف، نحو رجل سَمِيَّتُهُ وفيروز، أو بدياج، أو بفرقد، لجواز قولك: الفيروز، والدَّيَّاج، والفرقد، وكذلك كل اسم أعجمي على ثلاثة أحرف، فإنه ينصرف لِحَفَّتِهِ، كما صُرف نوح ولوط في القرآن"<sup>(69)</sup>. وبذا يتضح أن الحريري قد ذكر في شرح الملحة ما استدركه بحر عليه في نظمه الملحة.

وأما الفرع الثاني فهو في جواز صرف ما لا ينصرف.

قال الحريري:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشُّعْرِ الصِّلَفُ \* أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ<sup>(70)</sup>

قال بحر:

"تنبيه: يُرَدُّ على إطلاقه ما فيه ألف التأنيث المقصورة، فليس للشاعر تنوينه لإقامة الوزن؛ إذ يلتزم من تنوينه حذف ألفه المعنوية عن التنوين في إقامة الوزن.

تنبيه آخر: يجوز أيضاً صرف ما لا ينصرف في الاختيار لأجل التناسب، كقراءة مَنْ قرأ: ((سَلَّاسِلًا وَأَعْلَالًا)) [الإنسان: 4]<sup>(71)</sup>، و((كَانَتْ قَوَارِيرًا \* قَوَارِيرًا)) [الإنسان: 15-16]<sup>(72)</sup> ((73)).

### بحث المسألة:

قال سيبويه: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف"<sup>(74)</sup>. لقد حكى الأنباري إجماع النحويين على جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر، والخلاف بينهم قائم في منع المنصرف من الصرف<sup>(75)</sup>.

وفي استدراك بحرق على الحزري بيته من نظم الملحة مسألتان، الأولى: ما يجوز وما لا يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة، ومن ذلك أنه لا يجوز له أن يُنَوِّن العلم الممنوع من الصرف المحتوم بألف التانيث المقصورة. والأخرى: ما استدركه بحرق على الحزري من زيادة وجه في جواز صرف الممنوع من الصرف وهو التناسب وذلك في القرآن الكريم.

فأما الأولى فقد ذكر بحرق منع صرف الاسم المحتوم بألف التانيث المقصورة؛ لأنه يُفْضِي إلى حذف الألف منه التي تُعْني عن التنوين لإقامة وزن البيت، وقول بحرق هذا هو قول بعض البصريين؛ فقد قال ابن عصفور: "وذهب بعض البصريين إلى أن كل ما لا ينصرف يجوز صرفه إلا أن يكون آخره ألفاً، فإن ذلك لا يجوز فيه؛ لأن صرفه لا يُقَامُ به قافية، ولا يُصَحَّحُ به وزن"<sup>(76)</sup>. وقال الزجاج: "اعلم أن ما كانت فيه ألف التانيث لم ينصرف في معرفة ولا نكرة"<sup>(77)</sup>.

ولم يذكر الحزري في شرح الملحة ما ردَّ به بحرق إطلاق الحزري في جواز صرف الممنوع مطلقاً، ولكن يُحْمَلُ إطلاق الحزري صرف ما لا ينصرف على أنه قول قد قال به قدماء علماء العربية؛ فقد "زعم الكسائي والفراء أنه - أي: صرف ما لا ينصرف - جائز في كل ما لا ينصرف إلا (أفعل منك)، نحو: أفضل من زيد"<sup>(78)</sup>، بل لقد "زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف"<sup>(79)</sup>. وورد السماع بصرف ما في آخره ألف، فقد قال المثلثم بن رباح المري:

إِنِّي مُقْسِمٌ مَا مَلَكَتُ وَجَاعِلٌ \* أَجْرًا لِأَخْرَةٍ وَذُنْيًا تَنْفَعُ<sup>(80)</sup>

وذكر الحزري في شرح الملحة بعد شرح البيت السابق في فصل سَمَاء (الضرورات الشعرية) جملة غير قليلة من ضرائر الشعر، ومنها ضرورة صرف ما لا ينصرف، وإذا سكت الحزري عما استدركه عليه بحرق من عدم جواز تنوين الممنوع من الصرف المقصور فله مندوحة في ذلك؛ إذ إنه قول بعض الكوفيين، والسماع عند الأخفش قد ثبت بصرف الممنوع من الصرف مطلقاً في الشعر وغيره.

وأما المسألة الأخرى المدرجة تحت هذه المسألة فهي أن صرف الممنوع ليس خاصاً بالشعر؛ وقد استدرك بحرق على الحزبي هذا؛ إذ لم يذكر في نظمه ولا في شرحه على الملحة أن ذلك قد يأتي لأجل التناسب وذلك في القرآن، كما مثل له بآيات سورة الإنسان.

وهذه المسألة أشار إليها بعض علماء العربية فلم يُطيلوا نفس الحديث فيها؛ لأن شواهدا قليلة في مقابل شواهد الشعر في صرف ما لا ينصرف.

قال الفراء: "وقوله عز وجل: ((سَلَسِلَا وَأَعْلَالًا)) [الإنسان:4]، كُتِبَتْ بِالْأَلْفِ، وأجراها بعض الفراء لمكان الألف التي في آخرها ... ومثل ذلك قوله: ((كَانَتْ قَوَارِيرًا)) [الإنسان:15]، أُثْبِتَ الْأَلْفُ فِي الْأَوَّلِ؛ لَأَنَّهَا رَأْسُ آيَةٍ، وَالْأُخْرَى لَيْسَتْ بِآيَةٍ، فَكَانَ ثَبَاتُ الْأَلْفِ فِي الْأَوَّلِ أَقْوَى لَهُدِ الْحِجَّةِ" (81). وقال الزجاج: "وقوله: ((سَلَسِلًا وَأَعْلَالًا وَسَعِيرًا)) الأجود في العربية ألا يُصَرَفَ (سَلَسِلًا)، ولكن لما جُعِلَتْ رَأْسُ آيَةٍ صُرِفَتْ لِيَكُونَ آخِرُ الْآيَةِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ ... ((كَانَتْ قَوَارِيرًا \* قَوَارِيرًا)) قُرِئَتْ غَيْرَ مَصْرُوفَةٍ، وهذا الاختيار عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ، ... وَمَنْ قَرَأَ (قَوَارِيرًا) فَصَرَفَ الْأَوَّلَ فَلَأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ" (82). وقال ابن مالك:

وَلَا ضَرْبَ رَأْسٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ \* دُوَ الْمِنْعِ وَالْمَصْرُوفُ لَا يَنْصَرَفُ (83)

فإذا ثبت كلام أهل العربية في ذكر جواز صرف ما لا ينصرف للتناسب فقد ثبت استدراك بحرق على الحزبي.

### المبحث الثاني: المسائل المختصة بالفعل:

#### المسألة الأولى: في علامة الفعل الماضي:

قال الحزبي:

فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسٍ \* فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيْرِ لَبْسٍ

وَحُكْمُهُ فَتَحُ الْأَخِيرِ مِنْهُ \* كَقَوْلِهِمْ: سَارَ وَبَانَ عَنْهُ (84)

قال بحرق:

"تنبيه: قد سبق أن الماضي يُعْرَفُ بأن تلحقه تاء المحدث ... فلو اقتصر الناظم على تعريفه بها لكان أولى؛ لأنها مَطْرِدَةٌ مُنْعَكِسَةٌ، بمعنى أنها تصلح في كل ماضٍ، ولا تصلح مع غير الماضي. بخلاف (أَمْسٍ) فإنه علامة لا تَطْرُدُ ولا تنعكس؛ إذ لا يصلح أن تقول: في مثل: (إن خرج زيد أكرمته): (إن خرج زيد أَمْسٍ) مع أنه صيغة فعلٍ ماضٍ. وكذلك لا يدخل (أَمْسٍ) على (ليس) و(عسى) مع أنهما فعلا ماضيان، فقد وجد الماضي ولم يصلح فيه (أَمْسٍ). وكذلك يصلح أن تقول في مثل (لم يخرج زيد): (لم يخرج زيد أَمْسٍ) مع أنه

صيغة مضارع؛ فقد صلح (أمس) مع غير الماضي. والعلّة في عدم صلاحية (أمس) في نحو: (إن خرج زيد) أنّ (إن) الشرطيّة تقلّب معنى الماضي مستقبلاً، وإن كان لفظه ماضياً. والعلّة في صلاحية (أمس) في نحو: (لم يخرج زيد أمس) أنّ (لم) النافية تقلّب معنى المستقبل ماضياً، وإن كان لفظه مضارعاً.

**تنبيه:** ما ذكره الناظم من بناء آخر الماضي على الفتح ليس على إطلاقه؛ فإنّه إذا اتصلت به تاء الفاعل أو نونته بُني على السكون، كـ(دخلت) و(خرجت) و(انطلقت)، و(دخلنا) و(خرجنا)، و(دخلن) و(خرجن). وإذا اتصلت به واو الجماعة بُني على الضم، كـ(دخلوا) و(خرجوا) و(انطلقوا)<sup>(85)</sup>.

### بحث المسألة:

يندرج تحت هذه المسألة فرعان: أولهما: ما يُعرف به الفعل الماضي من علامات وأمارات، فذكر الحزري سلفاً أنّه يُعرف بتاء المتكلم، ثم ذكر (أمس) علامة في معرفة الفعل الماضي أيضاً، واستدرك عليه بحرق؛ إذ من خلال التمثيل يظهر فساداً أطراد هذه العلامة على الفعل الماضي.

**والفرع الآخر:** هو ما يُبنى عليه آخر الفعل الماضي؛ إذ ذكر الحزري في نظم الملحة أنّه مبني على الفتح، واستدرك عليه بحرق بما إذا اتصل به من ضمائر الرفع الساكنة كتاء الفاعل وناء المتكلمين ونون الإناث فإنّه يُبنى على السكون، وإذا اتصلت به واو الجماعة بُني على الضم، ولم يكن مبنيّاً على الفتح كما ذكر الحزري.

فأمّا جواب بحرق عن فرع المسألة الأول عمّا استدركه على الحزري فهو في شرح الملحة للحزري؛ إذ قال مبيناً أطراد (أمس) علامة في الفعل الماضي: "اعتبار الفعل الماضي بدخول (أمس) عليه مُطَرِّد ما لم يدخل عليه حرف الشّروط، فإن دخل عليه حرف الشّروط نقل معناه إلى الاستقبال، كقولك: (إن خرج زيد غداً خرجت)، والعلّة فيه أنّ حرف الشّروط وضع لالتزام المجازاة التي تقع في المستقبل فاقتضى الكلام تناسب معنى الفعلين. ونقيض (إن) الشرطيّة في نقل معنى الفعل الماضي إلى الاستقبال حرف الجزم في نقله معنى الفعل المستقبل إلى الماضي، كقولك: (لم يخرج زيد أمس)؛ لأنّ من أدوات النفي (لم) فكان تقدير الكلام: ما خرج زيد أمس"<sup>(86)</sup>.

ومع هذا فإنّ كلام الحزري - كما قال بحرق - لا يطرد، ومنافٍ لقوله في نظم الملحة؛ لأنّ المضارع في مثاله الثاني قد اقترن بـ(أمس).

وأما الفرع الآخر من المسألة فهو ما يُبنى عليه آخر الفعل الماضي؛ إذ ذكر الحزري أنّه يُبنى على الفتح، واستدرك عليه بحرق ذلك، وذكر علامات أخرى عند اتصال بعض الضمائر بآخر الماضي. كما أنّ الحزري

أشار في شرح الملحة وذكر أن آخر الماضي يُبنى على الفتح الظاهر إذا كان صحيح الآخر، وعلى الفتح المقدّر إذا كان معتل الآخر بالألف<sup>(87)</sup>.

وعند تحقيق القول في ذلك يظهر من كلام النحويين<sup>(88)</sup> أن منهم من قال بقول الحزري، وهو أن الماضي مبني الآخر على الفتح دوماً ولو كان آخره ألفاً أو اتصل به ضمير رفع؛ باعتبار أصله وهو البناء، والبناء ثبوت حركة الآخر، وباعتبار أن حكم العارض كلا شيء.

ومنهم من قال بقول بحرق<sup>(89)</sup> باعتبار العارض فتظهر علامة غير الفتح آخر الماضي، كالسكون إذا اتصل به تاء المحدث، ونا المحدثين، ونون الإنانث، وكالضم إذا اتصلت به واو الجماعة.

وسمى هذا النوع ابن مالک شبه الإعراب؛ لأن الكلمة مبنية أصالة ثم عرض لها ما يصرف حركة بنائها الأصل إلى غيرها، كما هو في الفعل الماضي وتعدد علامات بنائه<sup>(90)</sup>.

فلئن قال الحزري بفتح آخر الفعل الماضي دون ذكر غيره من علامات البناء فله في ذلك قول متقدمي بعض النحاة. ولئن استدرك بحرق على الحزري في ذكر حالات بناء الفعل الماضي فهو قول أيضاً لبعض النحويين.

### المسألة الثانية: في بناء فعل الأمر:

#### قال الحزري:

وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ \*\* مِثَالُهُ: اخْذَرْ صَفْقَةَ الْمَعْبُودِ

وَإِنْ تَلَاَهُ أَلْفٌ وَلَا م \*\* فَكَسِرَ وَقُلْ: لِيَقُمْ الْعَلَامُ<sup>(91)</sup>

#### قال بحرق:

"تنبيه: ما ذكره من بناء الأمر على السكون مقيّد بما إذا لم يله ساكن (لام التعريف)؛ فإنه يكسر، وبما إذا لم يكن آخره حرف علة؛ فإنه يُبنى على حذف آخره ...

تنبيه: في تمثيله بقوله: (ليقم الغلام) تسامح؛ لأنه مضارع مجزوم بلام الأمر لا فعل أمر؛ لأن المأمور مخاطب - وهو المراد هنا - وهذا لغائب، ويكون بلام الأمر الجازمة. ثم ما ذكره من كسر آخر فعل الأمر (إذا تلاه ألف ولا م)، ولا تختص بفعل الأمر، ولا بلام التعريف، بل هي قاعدة عند التقاء الساكنين مطلقاً ..."<sup>(92)</sup>.

## بحث المسألة:

تحت هذه المسألة فرعان: أولهما: علامة بناء آخر فعل الأمر؛ فقد استدرك بحرق على الحريري في نظم الملحة قوله إنَّ فعل الأمر مبني على السكون بأنَّ ذلك في حال واحدة من حالات مختلفة. والفرع الآخر: استدراك بحرق على الحريري على ما مثَّل به لفعل الأمر؛ إذ جعل الحريريُّ الفعل في (لَيْقُم الغلام) فعل أمر، فذكر بحرق أنَّه مضارعٌ.

**فالفرع الأول** يمكننا أن نقول فيه: إنَّ القول في بناء آخر فعل الأمر هو القول في بناء آخر الفعل الماضي، ولا حاجة إلى إعادة القول ههنا، غير أنَّ ما ذكره بحرق يمكن الاستدراك عليه؛ وذلك أنَّ قوله فيه قصور، ففعل الأمر يمكننا أن نقول: إنَّه مبني على السكون أصالة: وسكوته ظاهر إذا لم يله ساكن، نحو: (اجتهد يا زيد)، أو سكوته مُقَدَّر إذا كان فعلاً مضارعاً، نحو: (شُدَّ يا زيدُ الحبل)، أو على الحذف إذا كان معتلاً الآخر، نحو: (اسع، واذع، وامض)، أو كان من الأمثلة الخمسة، نحو: (اذهبا، واذهبا، واذهبا).

**والفرع الآخر** وهو استدراك بحرق تمثيل الحريري بـ (لَيْقُم الغلام) بما احتجَّ به الكوفيون على "أنَّ الأصل في الأمر للمواجه في نحو: (افعل) أن يكون باللام، نحو: (لَتَفْعَل) كالأمر للغائب، إلَّا أنَّه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استقلُّوا بحجِّء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف"<sup>(93)</sup>، غير أنَّ ذلك ليس صحيحاً؛ لأنَّ المثال (لَيْقُم) بياء المضارعة الدالة على الغيبة، لا الحضور كما لو قال: (لَتَقُم)، وهذا لا يُعْفِيهِ من تحقيق مثاليه والتأكد منه على صحَّة الاستدلال به. وولمَّا يُحْمَل على أنَّ الأمر قد انعكس على الحريري؛ إذ جمهور الكوفيِّين على أنَّ فعل الأمر مجزوم غير مبني بجامع الدلالة على الأمر في الصيغة ومعنى اللام، وهذا يدفعه أنَّه ذكر أنَّ الأمر مبني غير معرب، فلو انعكس عليه الأمر لما قال ببنائه.

ثمَّ الذي يحملنا على تسديد بحرق في استدراكه مثال الحريري على فعل الأمر ما جاء في شرح الملحة له وتوكيده على تمثيله؛ إذ قال: "وإذا كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكناً ... اجْتَلَبَتْ لِمِثَالِ الْأَمْرِ هَمْزُ الْوَصْلِ لِتَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ ... وَبَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهَا تَسْقُطُ عِنْدَ إِدْرَاجِ الْكَلَامِ، فَإِذَا وَصَلَتْهَا بِكَلِمَةٍ وَكَانَ آخِرُ الْكَلِمَةِ سَاكِنًا سَقَطَتْ هِيَ وَالتَّقَى السَّاكِنَانِ ... فَيَجِبُ لِقَاءُ السَّاكِنِينَ تَحْرِيكُ الْأَوَّلِ بِالْكَسْرِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ الْأُولَى فِعْلَ أَمْرٍ نَحْوَ مَا مَثَّلْنَاهُ فِي (الْمَلْحَةِ): (لَيْقُمُ الْغُلَامِ)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ((قُمْ اللَّيْلُ)) [المزمل: 2] ..."<sup>(94)</sup>.

ونصُ الحَرِيرِيِّ في شرح الملحَة يُظْهِرُ تناقضًا واضحًا لدى الحَرِيرِيِّ؛ فقد قال: "اعلم أنَّ أفعال الأمر مبنية ... فإذا أردت أن تصوغ فعل أمرٍ حذفْتَ حرفَ المضارعة من فعله المستقبل؛ لأنَّه زائدٌ ولا اعتبارَ بالزائد ... فتقول في: يُدْخِرُج، وَيَتَبُّ: دَخِرَج، وَتَبُّ" (95). ووجهُ التناقضِ قولُه ببناءِ فعلِ الأمرِ، وإذا بُنِيَ بُنْي من مضارعه بحذفِ حرفِ المضارعة، ومثاله فيه حرفُ المضارعة، ففيه تسامحٌ منه كما قال بحرقٌ.

### المسألة الثالثة: في صوغِ فعلٍ ما لم يُسمَّ فاعلهُ:

#### قال الحَرِيرِيُّ:

واقضِ قَضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهُ \*\* بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ  
مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ \*\* كَقَوْلِهِمْ: يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي  
وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الثَّلَاثِيَّ أَلْفَ \*\* فَكُسِرَ حِينَ تَبْتَدِي وَلَا تَقِفْ  
تَقُولُ: بَيْعَ الثَّوْبِ وَالْغُلَامِ \*\* وَكَيْلَ زَيْتِ الشَّامِ وَالطَّعَامِ (96)

قال بحرقٌ: "تنبيه: لم يزدِ النَّاظِمُ عَلَى ضَمِّ أَوَّلِ الْفِعْلِ، ولا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ كَسْرِ ما قبلَ آخِرِهِ إِنْ كَانَ مَاضِيًا، كَ(ضُرِبَ)، وَفَتْحِهِ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا، كَ(يُكْتَبُ).

تنبيه: ... ما ذكره النَّازِمُ لا يختصُّ بالثَّلَاثِيَّ، بَلْ يَأْتِي أَيْضًا فِي نَحْوِ: (انْقَادَ)، وَ(اخْتَارَ)، فَيُقَالُ: (انْقِيدَ)، وَ(اخْتِيرَ لَهُ) وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ، وما ذكره أَيْضًا مِنْ كَسْرِ أَوَّلِهِ وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ، بَلْ يُجُوزُ إِشْمَامُ الضَّمِّ كما قُرِئَ فِي نَحْوِ: ((قِيلَ)) [هود:44]، وَ((سَيَقُ)) [الزمر:71] (97) (98).

#### بحث المسألة:

يندرج تحت هذه المسألة فرعان: أولهما: في القاعدة العامة في بناءِ فعلٍ ما لم يُسمَّ فاعلهُ، فقد ذكر الحَرِيرِيُّ في نظم الملحَة أنَّ فعلَ ذلكَ ماضياً أو مُضَارِعًا يُضَمُّ أَوَّلُهُ، فاستدرك بحرقٌ عليه كسرَ ما قبلَ آخِرِهِ إِنْ كَانَ مَاضِيًا، وَفَتْحَ ما قبلَ آخِرِهِ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا.

وهو الصحيح في كلام أهل العربية؛ فقد قال الرِّضِيُّ: "قال ابنُ الحاجب: مفعول ما لم يُسمَّ فاعلهُ: كلُّ مفعولٍ حُذِفَ فاعلهُ وأُقيِمَ هو مُقَامُهُ، وَشَرَطُهُ أَنْ تُعَيَّرَ صِيغَةُ الْفِعْلِ إِلَى فُعِلَ وَيُفْعَلُ ... قوله: (إِلَى فُعِلَ وَيُفْعَلُ) ... مِمَّا يُضَمُّ أَوَّلُهُ فِي الْمَاضِي وَيُكْسَرُ ما قبلَ آخِرِهِ ... وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ما قبلَ آخِرِهِ فِي الْمَضَارِعِ" (99).

وقال ابنُ هشامٍ في باب النائب عن الفاعل: "فصل: يُضَمُّ أَوَّلُ فِعْلِ الْمَفْعُولِ مطلقًا، وَيَشْرُكُهُ ثَانِي الْمَاضِي الْمَبْدُوءِ بِتَاءٍ زَائِدَةٍ، كَتَضَارَبَ، وَتَعَلَّمَ، وَثَالِثُ الْمَبْدُوءِ بِهَمْزٍ الْوَصْلِ كَانْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ وَاسْتَحْلَى، وَيُكْسَرُ ما قبلَ الْآخِرِ مِنَ الْمَاضِي، وَيُفْتَحُ مِنَ الْمَضَارِعِ" (100).

وذكر الحزري ما استدركه عليه بحرق في شرح الملحة فقال: "وتغيير صيغة الفعل: أن تَضُمَّ أوله، فإن كان ماضياً كسرت ما قبل آخره، كقولك: (ضرب زيد)، وإن كان مضارعاً فتحت ما قبل آخره، فقلت: (يُضْرَبُ زيد)"<sup>(101)</sup>.

وأما الفرع الآخر من المسألة فهو ما استدركه بحرق على الحزري في صياغة فعل ما لم يُسَمَّ فاعله إذا اعتلت عينه بالألف؛ إذ اقتصر الحزري في نظم الملحة على الثلاثي، نحو: (باع)، و(كأل)، و(قال)، و(ساق)، فذكر أن عينه تُكسَرُ، فيقال: (بيع)، و(كيل)، و(قيل)، و(سيق)، فذكر بحرق أن ذلك ليس مختصاً بالثلاثي بل وبغيره، ك(انقاد)، و(اختار) فيقال: (انقيد)، و(اختير)، كما استدرك بحرق على الحزري أن هذا الكسر ليس لازماً؛ إذ يجوز إشماء ضم في فائه.

وإلى ما ذكره بحرق أشار ابن مالك في ألفيته وزاد وجهاً ثالثاً وهو إشباع ضم أوله، فقال:

واكسر أو اشمأ فالثلاثي أعلن \* عينا، وضم جاك (بوع) فاختل<sup>(102)</sup>.

وقال ابن عقيل مبيناً بيت ابن مالك السابق: "إن كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتلاً العين سُمِعَ في فائه ثلاثة أوجه: إخلاص الكسر، نحو: (قيل)، و(بيع) ... وإخلاص الضم، نحو: (قُول)، و(بوع) ... والإشباع، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى: ((وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء)) بالإشباع في (قيل)، و(غيض)"<sup>(103)</sup>.

ولم يذكر الحزري في شرح الملحة شيئاً غير ما ذكره في النظم، فبان وجه استدراك بحرق عليه.

#### المسألة الرابعة: في صوغ فعل التعجب:

قال الحزري:

ونصب الأسماء في التعجب \* نصب المفاعيل فلا تستعجب  
تقول: ما أحسن زيدا إذ خطا \* وما أجد سيفه حين سطا  
وإن تعجبت من الألوان \* أو عاهة تحدث في الأبدان  
فإن له فعلاً من الثلاثي \* ثم أت باللون وبالأحداث<sup>(104)</sup>

قال بحرق:

"تنبيه: يصاغ أيضاً للتعجب (أفعل به)، ك(أحسن بزيد) ونحوها، بصيغة الأمر، كقوله تعالى: ((أسمع بهم وأبصر)) [مریم: 38]، ولم يتعرض له الناظم؛ لأن المتعجب به مجرور بالباء.

تنبيه: أشار بقوله: (فإن له فعلاً من الثلاثي) إلى أن صيغة التعجب لا تُبنى من الرباعي فأكثر، كـ(دحرج)، و(انطلق)، و(استخرج)، بل يُقال فيه أيضاً: (ما أشد دحرجه، وأسرع انطلاقه، وأحسن استخراجه) ونحو ذلك، وأجازة سيويه من نحو: (أكرم)، كقولهم: (ما أعطاه للدرهم!)، و(أولاه للمعروف!). من شرطه أيضاً أن يقبل التفاضل، أي: الزيادة والنقصان؛ ليصح أن يختص المتعجب منه بالزيادة، فلا يُبنى من نحو: (مات) و(فني)؛ لتساوي الفاعلين فيه، فلا يُقال: (ما أموته)، ولا (ما أفناه)، بل: (ما أفجع موته!)، و(ما أسرع فناءه!)، ونحو ذلك<sup>(105)</sup>.

### بحث المسألة:

في هذه المسألة فرعان: أولهما: ما استدركه بحرق على الحريري في نظم الملحة اكتفاءً بذكر صيغة واحدة من صيغتي التعجب؛ إذ للتعجب القياسي صيغتان مشهورتان هما: (مَا أَفْعَلْ!)، و(أَفْعِلْ بِهِ!). قال ابن السراج: "فعل التعجب على ضربين، وهو منقول من بنات الثلاثة، إمّا إلى (أَفْعَلْ)، ويُبنى على الفتح؛ لأنّه ماضٍ، وإمّا (أَفْعِلْ بِهِ)، ويُبنى على الوقف؛ لأنّه على لفظ الأمر. فأما الضرب الأول: وهو (أَفْعَلْ يا هذا) فلا بُدّ من أن تلزمه (ما)، تقول: (ما أحسن زيداً!)، و(ما أجمل خالداً!) ... والضرب الثاني من التعجب: (يا زيد أكرم بعمرٍو!) ..."<sup>(106)</sup>.

وقال ابن عقيل: "للتعجب صيغتان: إحداهما (ما أفعله!)، والثانية (أفعل به!) ..."<sup>(107)</sup>. والحريري قد ذكر هاتين الصيغتين في شرح الملحة فقال: "التعجب أحد معاني الكلام، وله لفظان: أحدهما: ما أفعله، كقوله تعالى: ((فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)) [البقرة: 175]. والثاني: أفعل به، كقوله تعالى: ((أَبْصِرْ بِهِمْ وَأَسْمِعْ)) [الكهف: 26]"<sup>(108)</sup>.

والفرع الآخر: هو ما استدركه بحرق على الحريري في نظم الملحة من شروط الفعل الذي يُتعجب منه؛ فقد ذكر الحريري في نظم الملحة بعض شروط فعل التعجب، فذكر أن يكون ثلاثياً، وألا يكون دالاً على لون أو عاهة في الأبدان وذكر في الأخير أن التعجب منهما لا بُدّ له من صيغة مساعدة كـ(أنقى)، و(أشد) ممّا وُجدت فيه شروط التعجب، واكتفى بذلك. فاستدرك بحرق على الحريري بعض الشروط، وبيان بعضها الآخر، فقد أبان أن غير الثلاثي يمكن التعجب منه لكن بشرط جلب صيغة مساعدة كما في الدال على اللون والعاهة، وذكر أيضاً أن سيويه أجاز التعجب في غير الثلاثي. كما استدرك على الحريري شرطاً آخر في فعل التعجب وهو أن يكون قابلاً للتفاوت؛ إذ لم يذكره الحريري.

إنَّ النحويين قد شرطوا شروطاً في الفعل الذي يُتَعَجَّبُ منه مباشرةً، فذكروا: أن يكون فعلاً، ثلاثياً، تاماً، مُثَبَّتاً، متصرفاً، قابلاً للكثرة، غير دالٍّ على لونٍ أو عيب، مبنياً للمعلوم<sup>(109)</sup>، وإذا غاب شرطٌ من هذه الشروط فَيَتَعَجَّبُ منه بصيغةٍ مساعدةٍ على التعجبِ وَجِدَتْ فيها هذه الشروط<sup>(110)</sup>. قال سيبويه: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو حِلْقَةً، ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمرُّ، ولا ما أبيضه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه، إنما تقول: ما أشدَّ حُمْرَتَه، وما أشدَّ عَشَاهُ"<sup>(111)</sup>.

ونسب الرضي إلى الأخفش والمبرد أنهما أجازا التعجب من الفعل الثلاثي وغيره مطلقاً<sup>(112)</sup>، وفي نسبه إلى المبرد نظراً؛ لأنه قال: "واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة ... واعلم أن ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجز أن يقال فيه: ما أفعله"<sup>(113)</sup>.

وأجاز سيبويه - كما ذكر بحرق -، التعجب من مزيد الثلاثي بحرف، نحو: (أعطى)، فقد قال: "... قولك: (ما أحسن زيداً) ... وبناءؤه أبداً من (فعل)، و(فعل)، و(فعل)، و(أفعل)"<sup>(114)</sup>. وأجاز المبرد وابن السراج التعجب من مزيد الثلاثي بحرف، نحو: (أعطى)، و(أولى)، فقالا في التعجب منهما: (ما أعطاه)، و(أولاه)، على نيّة طرح الزائد منه، قال المبرد: "إن قيل: فقد قلت: ما أعطاه للدراهم!، وأولاه للمعروف!، وإنما هو من: أعطى وأولى، فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة فإنما أصله الثلاثة، والهمزة في أوله زائدة"<sup>(115)</sup>، وقال ابن السراج: "إن قال قائلٌ فقد قالوا: (ما أعطاه)، وهو من (أعطى يُعْطِي)، و(ما أولاه بالخير)؟ قيل: هذا على حذف الزوائد؛ لأن الأصل: عطا يعطو إذا تناول، وأعطى غيره إذا ناوله، وكذلك ولي وأولى غيره"<sup>(116)</sup>.

والحريري في شرح الملحة لم يذكر ما استدركه عليه بحرق في نظم اللامية، فكان لاستدراكه عليه وجه؛ إذ كان ذلك مبسوطاً في باب التعجب في كتب علماء العربية، وليس في حكم المسكوت عنه.

### المسألة الخامسة: التمام في باب كان وأخواتها:

قال الحريري:

وإن ثقل: يَا قَوْمٌ قَدْ كَانَ الْمَطَرُ \*\* فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرٍ  
وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَتْ \*\* بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثُ<sup>(117)</sup>

قال بحرق:

"تنبيه: ولا يختص ذلك ب(كان)، بل وسائر أخواتها كذلك، نحو: ((سُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)) [الروم: 17]، و((مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ)) [هود: 107]. إلا ثلاثة أفعال، وهي: (ليس)، و(ما زال)، و(ما فتى)، فلا تُسْتَعْمَلُ إلا ناقصة"<sup>(118)</sup>.

## بحث المسألة:

إنَّ الأصلَ في أفعالِ بابِ (كان) وأحواتها التَّقْصَانُ، والتَّمامُ خلافُ الأصلِ وفرعٌ عنه، وتَمَّ من أفعال هذا البابِ جميعُها إلَّا ثلاثةً، هي: (ليس)، و(زال)، و(فتى). واستدرك بحرقٌ على الحريرِيِّ ذلك؛ إذ لم يذكر في نظم الملحة من الأفعال تامًّا إلَّا (كان).

قال سيبويه عن تمام بعض أفعال هذا الباب: "وقد يكونُ لِ(كان) موضعٌ آخرُ يُقْتَصَرُ على الفاعلِ فيه، تقول: (قد كانَ عبدُ اللهِ)، أي: قد خُلِقَ عبدُ اللهِ، و(قد كانَ الأمرُ)، أي: وقعَ الأمرُ، و(قد دامَ فلانُ)، أي: ثَبَتَ، ... وكما يكونُ أصبحَ وأمسى مرَّةً بمنزلةِ (كان)، ومرَّةً بمنزلةِ قولك: استيقظوا وناموا. فأما (ليس) فإنَّه لا يكونُ فيها ذلك" (119).

وقال ابنُ مالك: "جميعُ هذه الأفعالِ تكونُ ناقصةً وتامةً، إلَّا ليسَ، وزال التي مضارعها يزال، وفتى" (120). وتَمَّ أفعال هذه الباب لمعانٍ جديدةٍ غير المعاني التي لها حال نقصانها (121).

وفي شرح ملحّة الإعراب لم يذكر الحريرِيُّ تمامَ أفعال هذا الباب إلَّا ما ذكره في كانَ وحدها كما في النظم، فثبتَ وجهُ استدراكِ بحرقٍ عليه في النظم والشرح.

## المبحث الثالث: المسائل المختصة بالحرف:

## المسألة الأولى: الجرُّ ب(منذ) و(مُنْذ):

## قال الحريرِيُّ:

وَرُبَّ أَيْضًا ثُمَّ مُنْذُ فِيمَا حَضَرَ \* مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرَ  
تَقُولُ: مَا لَقِيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِنَا \* وَرُبَّ عَبْدٍ كَيْسٍ مَرَّ بِنَا (122)

## قال بحرق:

"ما ذكره الناظم من أنَّ (مُنْذُ) يُجْرُ بِهَا الزمانُ الحاضرُ والماضي، و(مُنْذُ) لا يُجْرُ بِهَا إلَّا الحاضر منه دون الماضي هو مذهبُ سيبويه، لكنَّ الأرجحَ عندَ ابنِ مالكٍ وأتباعِهِ التسويةُ بينهما، وإذا جرَّ الماضي فهما بمعنى (من)، أو الحاضر فهما بمعنى (في). ويجوزُ أيضًا رفعُ الاسمِ بعدهما على أنَّه مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، وهما الخبرُ، أو العكس" (123).

## بحث المسألة:

استدرك بحرقٌ على الحريرِيِّ في نظم الملحة ما تدخلُ عليه (منذُ) و(مُنْذُ)؛ إذ ذهبَ الحريرِيُّ إلى التفريق بينَ مجرورهما، فذكر أنَّ المجرور بـ(منذُ) دالٌّ على الزمانِ الحاضرِ والماضي، و(مُنْذُ) لا تجرُّ إلَّا الحاضرَ ليسَ غيرُ، فاستدرك عليه ذاكراً أنَّ هذا هو مذهبُ سيبويه، وأنَّ الراجحَ لدى ابنِ مالكٍ هو التسويةُ بينهما.

يأتي (مُذ) و(مُنذ) حرقي جرّ، كما يأتيان اسميّين، وإذا جاءا حرقي جرّ اتفق النحويون على جرهما في الحاضر، واختلّفا في الجرّ بهما في الماضي<sup>(124)</sup>.

قال سيبويه: "وأما (مُذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ... وذلك قولك: ما لقيته مُذ يوم الجمعة إلى اليوم، ... وتقول: ما رأيته مُذ يمّين ... و(مُنذ) فيمن رفع بمنزلة: إذ وحيث<sup>(125)</sup>".

وقال ابن مالك في الألفية في استواء الزمان المحرور ب(مذ) و(منذ):

"وَمُنْذُ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا \*\* أَوْ أُوْلِيَا الْفِعْلِ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

وَإِنْ يَجُرَّ فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ \*\* هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْرَأَ<sup>(126)</sup>".

وأكد الحريري في شرح الملحة ما ذهب إليه في نظمها من أنّ (منذ) تجرّ ماضي الزمان وحاضره، و(مُذ) تجرّ ماضيه حسب، فقال: "والغالب على (منذ) الحرفية، والأجود أن تجرّ ماضي الزمان وحاضره، وأن تجرّ (مُذ) حاضر الزمان، وترفع حاضره<sup>(127)</sup>".

وما استدركه بحرق على الحريري هو مذهب سيبويه، وما ذكره من ترجيح مذهب التسوية بينهما هو مذهب ابن مالك، والمذاهب في ذلك شتى، والقول بأحدها مُعْتَبَرٌ.

**المسألة الثانية: في لحاق تاء التانيث بالفعل:**

**قال الحريري:**

وَإِنْ تَشَأْ فَرِذْ عَلَيْهِ التَّاءُ \*\* نَحْوُ: اشْتَكَيْتُ عُرَاتِنَا الشَّتَاءَ

وَتُلْحِقُ التَّاءَ عَلَى التَّحْقِيقِ \*\* بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي

كَقَوْلِهِمْ: جَاءَتْ سَعَادُ ضَاحِكَةً \*\* وَأَنْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَائِكَةً

وَتَكْسِرُ التَّاءَ بِلَا مَحَالَةٍ \*\* فِي مِثْلِ قَدْ أَقْبَلَتِ الْعَرَالَةُ<sup>(128)</sup>

**قال بحرق:**

"تنبيه: أطلق الناظم لزوم التاء فيما تأنيثه حقيقي، وهو مُقَيَّدُ بالفعل المتصل بفاعله، كما مثل به، فلو انفصل عنه جاز حذف التاء، نحو: (أتى اليوم هند)، ومفهومة: أنّها لا تلزم في غير ذلك، وليس كذلك، بل تلزم أيضاً إذا كان الفاعل ضميراً يعود إلى مؤنث متقدم، وإن كان تأنيثه مجازياً، كـ(الشمس طلعت)، فلا يجوز (الشمس طلّع).

تنبيه آخر: الحاصل أنّ (التاء) تلزم مواضع ثلاثة: الأوّل: حيث كان الفاعل حقيقيّ التأنيث، واتّصل بفعله، كـ(جاءت سعاد). الثاني: أو ضمير مؤنّث يعود إلى متقدّم، وإن لم يكن حقيقيّ التأنيث، كـ(الشمس طلعت). الثالث: أو جمع مؤنّث سالم، كـ(جاءت الهندات).

ويجوز الحذف، والإثبات حيث كان الفاعل جمع تكسير، كـ(سار الرجال). أو مفردًا غير حقيقيّ التأنيث، كـ(طلع الشمس). أو منفصلاً عن فعله، كـ(أتى اليوم هند). والرابع حيث كان الفعل (نعم المرأة هند)، و(نعمت المرأة هند)، ولم يذكره النّاظم.

**فائدة:** و(الغزال): الظّي، ... ولا يُقال: (الغزالة) بالهاء، إلّا للشمس، ففي تمثيله نظر، إلّا أن يُريد: قد أقبلت الشمس<sup>(129)</sup>.

### بحث المسألة:

استدرك بحرق على الحريريّ في نصّه السابق أمورًا ثلاثة، أوّلها: فيما يجب فيه تأنيث الفعل بالتاء، والثاني: فيما يجوز فيه تأنيث الفعل بالتاء، والثالث: استدراكه على تمثيله.

**فأما الأمر الأوّل والثاني:** فمذهب النّحويّين في لحاق التاء بالفعل هو أنّ العرب ألحقوا التاء بالفعل للدلالة على تأنيث الفاعل، وأنّ لحاق التاء بالفعل منه ما هو واجب، ومنه ما هو جائز. فالواجب فيما إذا كان الفاعل ضميرًا متّصلاً لغائبية، نحو: فاطمة حجّت، والشجرة أثمرت، أو كان اسمًا ظاهرًا، حقيقيّ التأنيث متّصلاً بالفعل، نحو: آمنت فاطمة. ويجوز لحاق التاء بالفعل إذا كان الفاعل مؤنّثًا حقيقيّ التأنيث قد فصل عن فعله بفاصل، نحو: كلّم القاضي امرأة، أو كلّم القاضي امرأة، أو كان الفاعل مجازيّ التأنيث، نحو: أضاءت الشمس، أو أضاء الشمس<sup>(130)</sup>.

والحريريّ في شرح الملحة قد ذكر ما ذكره بحرق في استدراكه عليه من مواضع لحاق تاء التأنيث بالفعل الماضي وجوبًا وجوازًا، غير أنّه زاد على (نعم) ممّا يجوز لحاق تاء التأنيث بها الأفعال: (بئس)، و(ليس)، و(عسى)، وذكر جواز لحاقها بفعل جمع المؤنّث السالم، نحو: (جاءت المسلمات)<sup>(131)</sup>، وهو من مواضع الوجوب كما ذكر بحرق. ويُسْتَدْرَكُ على موضع الفصل بين الفعل وفاعله في جواز لحاق التاء بالفعل - ولم يُشر إليه الحريريّ ولا بحرق - بأن يكون الفاصل غير (إلّا)؛ إذ لو فصل بين الفعل والفاعل بـ(إلّا) وجب ترك تأنيثه إلّا ما كان ضرورةً في الشعر<sup>(132)</sup>.

**وأما الأمر الثالث،** فهو استدراك بحرق على الحريريّ في تمثيله على كسر التاء بـ(أقبلت الغزالة)؛ لأنّ لفظ (الغزالة) (بالتاء) قد يُطْلَقُ على الشمس، وبغير التاء على بعض الأطباء<sup>(133)</sup>، وقالوا في ذكر الطّبّاء غزال، وفي

الأنتى غزالة<sup>(134)</sup>، غير أنَّ الذي يمكنُ حملهُ لتصحيح وجه استعمال الحريري في مثاله هو إقامة وزن البيت، فأخر صدر البيت (بلا محالة) فناسب ذلك أن يقول: (العزَّالَه).

**المسألة الثالثة: في زيادة (ما) بعد إن وأخواتها:**

**قال الحريري:**

وإن تزد (ما) بعد هذِي الأَحرَفِ \*\* فَالرَّفْعُ والنَّصْبُ أَجِيزَا فَأَعْرِفْ  
وَالنَّصْبُ فِي (لَيْتَ) (لَعَلَّ) أَظْهَرُ \*\* وَفِي (كَأَنَّ) فَاسْتَمِعْ مَا يُؤَثِّرُ<sup>(135)</sup>

**قال بحر:**

"تنبيه: وما ذهب إليه الناظم من جواز الوجهين في الحُرُوفِ كُلِّهَا قد قال به جماعة، كالزجاج، وابن السراج، وابن مالك قياساً على (ليت)؛ لأنه لم يُسمع إلا في (ليت)، واختار الناظم أن النصب في (ليت)، و(لعل)، و(كأن) أظهر؛ لقوة شبهة بالفعل الناسخ للابتداء. ومذهب سيويه والجمهور أنه لا يجوز إلا في (ليت) وحدها، وزوي بالوجهين قول الشاعر:

قالت ألا لَيْتَما هَذَا الْحَمَامُ لَنَا \*\* إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ<sup>(136)</sup>"<sup>(137)</sup>.

**بحث المسألة:**

إنَّ ما استدركه بحرٌ على الحريري في هذه المسألة هو بيان المذاهب في حكم زيادة (ما) بعد إن وأخواتها، فأبان بحرٌ أنَّ في ذلك ثلاثة مذاهب مشهورة، هي: مذهب جواز الوجهين: الإعمال والإهمال في إن وأخواتها جميعها، وهو مذهب الزجاج، وابن السراج، وابن مالك، وأجازته الحريري. قال ابن السراج: "وتدخل (ما) زائدة على (إن) على ضربين: فمرة تكون مُلغاة دخولها كخروجها، لا تغير إعراباً، تقول: (إنما زيداً منطلقاً)، وتدخل على (إن) كافة للعمل فتبني معها بناء فيبطل شبهة بالفعل، فتقول: (إنما زيداً منطلقاً)"<sup>(138)</sup>، وقال ابن مالك: "وأجرى ابن السراج غير (ليتما) مجراها قياساً، وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: (إنما زيداً قائماً)، فأعمل مع زيادة (ما)، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب. وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحدٍ قياساً، وإن لم يثبت سماعٌ في إعمال جميعها، وبقوله أقول في هذه المسألة"<sup>(139)</sup>. ومذهب سيويه والجمهور أنه لا يجوز عمل هذه الأحرف مع (ما) الزائدة إلا في حرفٍ واحدٍ هو (ليت)؛ لأنه سُمع عن العرب، قال سيويه: "وأما (ليتما زيداً منطلقاً) فإنَّ الإلغاء فيه حسن"<sup>(140)</sup>. ومذهب ثالثٍ رجَّحه الحريري وهو الإعمال والإهمال في ثلاثة من أخوات إن، وهي (ليت)، و(لعل)، و(كأن).

وفي شرح الملحة قرّر الحريري ما قرّره في النظم، والظاهر من المذاهب في ذلك قول سيويه؛ إذ السماع يعضده، زيادةً على خروج هذه الأحرف إلّا ليت مع (ما) الزائدة عن اختصاصها بالجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية، وعدم اختصاصها بالجملة الاسمية يقوّي مذهب سيويه.

المسألة الرابعة: في إعمال (ما) النافية عمل (ليس):

قال الحريري:

وَمَا تَنفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةِ \*\* فِي قَوْلِ سُكَانِ الْحِجَازِ قَاطِبَةٍ  
فَقَوْلُهُمْ مَا عَامِرٌ مُّوَافِقًا \*\* كَقَوْلِهِمْ لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا<sup>(141)</sup>

قال بحرق:

"تنبيه: أطلق الناظم إعمال (ما) كـ(ليس)، وإعمالها عند الحجازيين شروط، منها: ألا يدخل الاستثناء على الخبر، نحو: ((وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)) [آل عمران:144]، ومنها ألا يتقدّم الخبر على الاسم، نحو: (ما قائم زيد)، فإنّها حينئذٍ مُلْعَاةٌ على اللغتين<sup>(142)</sup>.

بحث المسألة:

أطلق الحريري في نظم الملحة إعمال (ما) عمل (ليس) عند أهل الحجاز من غير أن يذكر شروط ذلك الإعمال، فاستدرك عليه بحرق ذكر تلك الشروط؛ لئلا يتوهّم متوهّم أن ذلك الإعمال إعمال مطلق في لغتهم.

قال ابن هشام: "... ما حُجِلَ على (ليس) ... (ما) و(لا) النافيتان في لغة الحجاز، ... فأما (ما) فإنّها تعمل هذا العمل بأربعة شروط، أحدها: أن يكون اسمها مقدّمًا وخبرها مؤخّرًا، والثاني: أن لا يقتصر الاسم بـ(إن) الزائدة، والثالث: أن لا يقتصر الخبر بـ(إلا)، والرابع: ألا يليها معمول الخبر وليس ظرفًا ولا جازًا ومجرورًا ..."<sup>(143)</sup>.

إنّ الحريري في شرح الملحة قد أسهب في حديثه عند شرح البيتين السابقين من نظم الملحة، حتّى لقد أتى على ذكر أنواع (ما)، فذكر الاسمية منها وذكر خمسةً منه، والحرفية وذكر أربعة مواضع لها، وذكر منها (ما) العاملة عمل (ليس)، وذكر فيها لغتين: لغة أهل الحجاز، ولغة تميم، وبَيّن اللغتين في (ما) النافية، وذكر في لغة أهل الحجاز أنّهم أخرجوها مجرى (ليس) في شيئين: أنّهم نصبوا بها الخبر، وأدخلوا على خبرها الباء. وأمّا الأشياء التي أخرجوها عن حكمها فثلاثة، أولها: إذا تقدّم الخبر على الاسم، وإذا فُصِلَتْ بيلاً بين الاسم والخبر، وإذا وقعت (إن) المكسورة الهمزة المخففة بعدها<sup>(144)</sup>.

## المسألة الخامسة: في حذف حرف النداء:

قال الحريري:

وَإِنْ تَقُلْ يَا هَذِهِ أَوْ يَا ذَا \*\* فَحَذَفُ (يَا) مَمْتَنِعٌ يَا هَذَا<sup>(145)</sup>

قال بحرقي:

"تنبيه: ومفهوم اقتصار الناظم على اسم الإشارة أَنْ حذف حرف النداء يجوز مع النكرة المقصودة، وهو مذهب الكوفيين، نحو: "تُوبِي حَجْرٌ"<sup>(146)</sup>، ومنعه البصريون أيضاً فلا يُقَالُ في (يا رَجُلُ): (رَجُلٌ ادْخُلْ)"<sup>(147)</sup>.

بحث المسألة:

في هذه المسألة استدرك بحرقي على الحريري أَنَّ مفهومَ نظمِ الملحة جوازُ حذفِ حرفِ النداء مع النكرة المقصودة، وأنَّ ذلك مذهب الكوفيين، وأنَّ مذهب البصريين خلافه، وهو القول بعدم جواز حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة.

قال ابن مالك: "ولا يجوز حذف حرف النداء إِنْ كان المنادي (الله)، أو ضميراً، أو مستغاثاً، أو مُتَعَجِّباً منه، أو مندوباً، نحو: (يا الله)، و(يا إِيَّاكَ)، و(وَيَا لَزَيْدُ)، و(وَيَا لَلْمَاءِ)، و(يا زيدا)، فإن كان غير هذه الخمسة جاز الحذف، إلَّا أَنْ جَوَّازَهُ يَقُلُّ مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني، ومن شواهد الحذف مع اسم الإشارة ... قوله:

ذَا ارْعَوْا فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرُّ \*\* رَأْسٍ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ<sup>(148)</sup>ومن شواهد الحذف مع اسم الجنس المبني للنداء "تُوبِي حَجْرٌ"<sup>(149)</sup> ...<sup>(150)</sup>.

وذكر الحريري في شرح الملحة ما قرَّره في نظمها، فثبت استدراك بحرقي عليه في النظم.

المسألة السادسة: في لحاق التاء عند تصغير الاسم المؤنث:

قال الحريري:

وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا أَرَدَفْتَهُ \*\* هَاءٌ كَمَا تُلْحَقُ لَوْ وَصَفَتْهُ

فَصَغَّرَ النَّارَ عَلَى نُؤِيرَهُ \*\* كَمَا تَقُولُ نَارُهُ مُنِيرَةً<sup>(151)</sup>

قال بحرقي:

"تنبيه: ما ذكره الناظم من وجوب إلحاق التاء في التصغير مشروطاً بآلا يُؤَدِّي إلى اللبس، فإن التبس لم تلحقه ك(خمس) في العدد المؤنث، و(شجر) و(بقر)، ونحو ذلك من أسماء الجنس الذي لا يُفَرَّقُ بينه وبين

واحدِهِ إِلَّا بِالتَّاءِ، فيقال: (حُمَيْس)، و(شُجَيْر)، و(بُقَيْر) بلا هاءٍ؛ إذ لو قيل: حُمَيْسَة، وشُجَيْرَة، وبُقَيْرَة، لالتبس بتغير (خمسة) للعدد المذكور، و(شجرة) و(بقرة) في الواحد<sup>(152)</sup>.

### بحث المسألة:

من قضايا تصغير الاسم الثلاثي الخالي من علامة التأنيث إلحاق تاء التأنيث به بشرط أمن اللبس، وإذا لم تلحق مع أمن اللبس حُمِلَتْ تلك الألفاظ على الشذوذ، وهو ما استدركه بحرق على الحريري؛ إذ لم يُشِرْ إلى شرط إلحاق التاء عند تصغير الثلاثي وأطلق إلحاقها به عند تصغيره.

قال ابن مالك في الألفية:

واختِمَ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَعَّرْتَ مِنْ \*\* مُؤَنَّثٍ عَارِ ثَلَاثِيٍّ، كَسِنَ  
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّاءِ يُرَى ذَا لَبْسٍ \*\* كَشَجَرٍ وَبُقَيْرٍ وَخَمْسٍ  
وَشَدَّ تَرْكُ ذُوْنِ لَبْسٍ، وَنَدَرَ \*\* لَحَاقُ تَا فِيْمَا ثَلَاثِيًّا كَثَرُ<sup>(153)</sup>

ولم يذكر الحريري في شرح الملحة ما استدركه بحرق عليه في النظم، واكتفى في شرح الملحة بذكر أطراد إلحاق التاء بالاسم الثلاثي الخالي من التاء عند تصغيره، واستثنى من ذلك الاطراد سبعة أسماء، هي: (الحرب)، و(الفرس)، و(القوس)، و(العرس)، و(الغرب) و(ودزع الحديد) و(الثاب من الإبل)<sup>(154)</sup>. وبذا صحَّ استدراك بحرق عليه؛ إذ إنَّ ذلك من المسائل التي حرص علماء العربية على ذكرها عند تصغير الثلاثي.

### المسألة السابعة: في حروف نصب الفعل المضارع:

قال الحريري:

فَيَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ \*\* وَكَيْ وَإِنْ شِئْتَ لِكَيْلًا وَإِذَنْ<sup>(155)</sup>

قال بحرق:

"تنبيه: أطلق الناظم النَّصْبَ بِ(أَنْ) و(إِذَنْ)، ولهما شروط. أمَّا شرطُ (أَنْ) فشرطُ النصبِ بها ألاَّ يتقدَّمها فعلٌ من أفعال الشكِّ واليقين ... فلو سُبِقَتْ بفعلٍ اليقين وجب رفعُ الفعلِ بعدها، نحو قوله تعالى: ((عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ)) [المزمل: 20]، وقوله تعالى: ((أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)) [طه: 89]. وإذا سُبِقَتْ بفعلٍ الشكِّ جاز في الفعل الذي بعدها الرفعُ والنصب، وبهما قرئ قوله تعالى: ((وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً))<sup>(156)</sup> [المائدة: 71]، والنصبُ أرجح، ولهذا أجمعوا على النصبِ في قوله: ((الْم \* أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)) [العنكبوت: 2-1]. وإذا ارتفع الفعلُ بعدها فهي المخففة من الثقلية، واسمها مضمرٌ، والتقدير: أَنْ لَا يَرَوْا أَنَّهُ، وحسبوا أَنَّهُ.

وأما (إِذَنْ) فشرطُ النصبِ بها: أَنْ تكونَ مصدرَّةً، وَأَنْ يَتَّصِلَ بها الفعلُ ... فلو قُلْتَ: (إِنِّي إِذَنْ أَكْرُمُكَ) رفعتَ الفعلَ، وكذا لو قُلْتَ: (إِذَنْ أَنَا أَكْرُمُكَ)<sup>(157)</sup>.

## بحث المسألة:

إنَّ ما ذكره بحرق من شروط النصب بـ(أن) و(إذن) ممَّا قرَّره علماء العربيَّة في باب نصب الفعل المضارع<sup>(158)</sup>، واستدركه بحرق على الحريري في نظم الملحة.

والحريري في شرح الملحة أشار إلى بعض شروط نصب الفعل المضارع بـ(أن)، وذكر شروط (إذن) مستوفاة<sup>(159)</sup>. فثبت استدراك بحرق عليه في النظم.

## المسألة الثامنة: في زيادة (ما) على حروف جزم الفعل المضارع:

## قال الحريري:

وزادَ قَوْمٌ مَا فَقَالُوا إِمَّا \* وَأَيْنَمَا كَمَا تَلَّوْا أَيَّ مَا  
تَقُولُ نَ تَخْرُجُ تُصَادِفُ رُشْدًا \* وَأَيْنَمَا تَذْهَبُ تُتَلَقَّ سَعْدًا  
وَمَنْ يَزُرْ أَزْرُهُ بِاتِّفَاقٍ \* وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي<sup>(160)</sup>

## قال بحرق:

"تنبيه: عبارته تُؤهِمُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُزَادَ (ما) على الأدوات كلّها، وليس كذلك، بل فيه تفصيل: فأربعة يُمنَعُ زيادة (ما) عليها، وأربعة يجوز، واثنان يجب. فإنَّها لا تُزَادُ على (من)، و(ما)، و(مهما)، و(أَيَّ)، والجواز أيضًا إمَّا هو في (إن)، و(أي)، و(أين)، و(متى)، وأمَّا (حيثما)، و(إدما) فزيادة (ما) عليهما شرطٌ لعملهما الجزم"<sup>(161)</sup>.

## بحث المسألة:

إنَّ المسألة هنا استدرك بحرق على الحريري عدم زيادة (ما) على أدوات جزم الفعل المضارع كلّها، لا سيَّما ما يجزم فعلين، وذكر التفصيل في ذلك؛ إذ كانت عبارة الحريري في نظم الملحة موهمةً بزيادتها في جميعها.

قال ابن مالك: "وأما (إدما) فأصلها (إذ) ضمَّ إليها (ما) بعدما سلبت معناها الأصلي، وجعل حرف شرط بمعنى (إن)، فجرى مجراها ... و(مهما) مثل (ما) وأعمُّ منها، ولا شكَّ في كونها اسمًا ... وأمَّا (حيثما) فلا تكون إلَّا شرطًا، وكانت قبل دخول (ما) اسمَ مكانٍ خاليًا من معنى الشرط ... وأمَّا (متى) و(إيان) فلتعميم الأزمنة، ولا تفارقان الظرفية، وتزدان شرطًا فتجزمان ... ولا يجوز أن تكون منقولةً كـ(إدما) إلى الحرفية"<sup>(162)</sup>.

وقال الرضي: "يجوز اتصال (ما) الزائدة بـ(إن)، و(أي)، و(أيان)، و(متى)، وأمَّا في (حيثما) و(إدما) فكافة"<sup>(163)</sup>.

وقال ابن هشام في (إدما): "أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرفٌ عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي وعملها الجزم قليل"<sup>(164)</sup>.

واقتصر الحزري في شرح الملحة على اتصال (ما) ببعض جواز المضارع فقال: "وأربعة ألفاظ تعمل مع اتصال (ما) بها، ومع حذفها، وهي: متى، وأي، وأين، وإن...<sup>(165)</sup>"، وبهذا ثبت استدراك بحرق على الحزري في نظم الملحة وشرحها.

المسألة التاسعة: في معنى (جبر):

قال الحزري:

وَجَبَر أَي: حَقًّا وَهَؤُلَاءِ \* كَأَمْسٍ فِي الْكُسْرِ وَفِي الْبِنَاءِ<sup>(166)</sup>

قال بحرق:

"القسم الرابع: المبني على الكسر، وقد ذكر منه ست كلمات، حرفًا واحدًا منها وهو (جبر) (بفتح الجيم) وجعله النظم - رحمه الله تعالى - بمعنى: حَقًّا، والمشهور أنه حرف جواب بمعنى (نعم)<sup>(167)</sup>".

بحث المسألة:

استدرك بحرق على الحزري في هذه المسألة المعنى الذي ذكره لـ (جبر)؛ إذ ذكر الحزري في نظم الملحة أن معناه: (حَقًّا).

وفي معنى (جبر) خلاف بين علماء العربية على قولين: أحدهما أنه بمعنى (نعم)، والآخر أنه بمعنى (حَقًّا)، واستدراك بحرق يُشِيرُ إلى ذلك الخلاف، وأنَّ المشهور أنه بمعنى (نعم)، والحزري قال بغير المشهور في نظم الملحة.

وإلى الخلاف أشار المرادي فقال: "(جبر) بكسر الراء وفتحها، والكسر أشهر، فيها خلاف: منهم من قال: إنها حرف جواب بمعنى (نعم)، ومنهم من قال: إنها اسم بمعنى (حَقًّا)"<sup>(168)</sup>.

ومَن قال إنها حرف جواب بمعنى (نعم) ابن مالك؛ إذ قال: "(جبر) حرف بمعنى (نعم) لا اسم بمعنى (حَقًّا)؛ لأنَّ كلَّ موضع وقعت فيه (جبر) يصلح أن يُوقَعَ فيه (نعم). وليس كلَّ موضع وقعت فيه (جبر) يصلح أن يُوقَعَ فيه (حَقًّا)، فإلحاقها بـ (نعم) أولى"<sup>(169)</sup>. وكذا الرضي<sup>(170)</sup>، وابن هشام<sup>(171)</sup>، والسيوطي<sup>(172)</sup>، وغيرهم.

ومَن قال إنها اسم بمعنى (حَقًّا) الجوهري؛ إذ قال: "قولهم: (جبر لا آتيك) (بكسر الراء): يمين للعرب، ومعناها: حَقًّا"<sup>(173)</sup>.

والحزري في شرح الملحة ذكر ما رجَّحه في نظم الملحة من أنَّ (جبر) اسم بمعنى (حَقًّا)، وأشار إلى ما سواه من معانٍ، فذكر بصيغة التضعيف والتبريض (قيل) أنه بمعنى (نعم)، وقد يستعمل في اليمين<sup>(174)</sup>. وبهذا يثبت استدراك بحرق على الحزري في النظم.

## الهوامش:

- (1) شرح ملحمة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، قدم له وحققه وعلق عليه وأعرّب أبياته وشرح شواهد أحمد محمد قاسم، مكتبة دار التراث للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط2، 1412هـ-1991م، ص139، وتحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحمة الإعراب، لمحمد بن عمر بحرق الحضرمي، اعتنى به وعلق عليه علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1429هـ - 2008م، ص54.
- (2) تحفة الأحباب، ص56.
- (3) انظر شرح ابن عقيل، لابن عقيل الهمداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 1392هـ-1972م، 59/3.
- (4) شرح ملحمة الإعراب، ص181، وتحفة الأحباب، ص76.
- (5) انظر كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، 384/1.
- (6) انظر شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م، 180/2، وشرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط3، 1434هـ-2013م، 668/2، 669.
- (7) تحفة الأحباب، ص76-77.
- (8) وانظر: المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر - القاهرة، ط2، 1399هـ-1979م، 234/3، 268، 269، 312/4، وشرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية، 113/1.
- (9) انظر الموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي، شرحه محمد بحجة البيطار، البينة للطباعة والنشر، دمشق، ط2، 1432هـ-2011م، ص45.
- (10) انظر معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي الجاشعي، دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م، 375/1، 712/2.
- (11) شرح ملحمة الإعراب، ص181-182.
- (12) المصدر السابق، ص192، وتحفة الأحباب ص82.
- (13) تحفة الأحباب، ص82.
- (14) انظر شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط2، 1996م، 14/2-15.
- (15) انظر: وشرح المفصل، 68/2، 69، والمصدر السابق، 47/2، 48.
- (16) شرح ملحمة الإعراب، ص192.
- (17) المصدر السابق، ص201، وتحفة الأحباب، ص86.
- (18) كسيويه في الكتاب، 158/2، والمبرد في المقتضب، 66/3، وابن يعيش في شرح المفصل، 127/4، وابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م، ص190.
- (19) انظر شرح التسهيل، 418/2، 419.
- (20) تحفة الأحباب، ص87.
- (21) انظر مغني اللبيب، ص190.

- (22) شرح ملحمة الإعراب، ص201.
- (23) المصدر السابق، ص211، وتحفة الأحباب، ص91.
- (24) انظر معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م، 166/1، 167، و234/2.
- (25) قرأ الجميع بالرفع، إلا ابن عامر قرأ بالنصب. انظر: كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1972م، ص235، والحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1407هـ-1987م، 168/3، وحجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زحلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1418هـ-1997م.
- (26) تحفة الأحباب، ص91.
- (27) انظر: كتاب سيبويه، 311/2، و334. وانظر: 311/2، ومعاني القرآن للقراء، 166/1-167.
- (28) شرح ملحمة الإعراب، ص211-212.
- (29) المصدر السابق، ص218، وتحفة الأحباب، ص95.
- (30) تحفة الأحباب، ص96.
- (31) انظر: الكتاب، 274/2، والمقتضب، 357/4، ومعاني القرآن للقراء، 120/1، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، مسألة (53)، 366/1، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1421هـ-2000م، مسألة (56)، ص362، وائتلاف النصرة في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرحي الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م، مسألة (32)، ص51، 50.
- (32) انظر شرح التسهيل، 53/2.
- (33) شرح ملحمة الإعراب، ص220.
- (34) المصدر السابق، ص243، وتحفة الأحباب، ص107.
- (35) تحفة الأحباب، ص107.
- (36) انظر: الإنصاف، مسألة (17) و(18)، 155/1، 160، والتبيين، مسألة (45)، ص302، ومسألة (47)، 315، ائتلاف النصرة، مسألة (8)، ص122، ومسألة (9)، 123.
- (37) شرح ملحمة الإعراب، ص243-244.
- (38) الصدر السابق، ص251، وتحفة الأحباب، ص111.
- (39) تحفة الأحباب، ص112.
- (40) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (45)، 323/1، والتبيين، ص438، 440، وائتلاف النصرة، ص45.
- (41) شرح ملحمة الإعراب، ص254، وتحفة الأحباب، ص113.
- (42) قرأها بالنصب ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم، وقرأها بكسر الميم ابن عامر وحمة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر، انظر: كتاب السبعة في القراءات، ص295، والحجة للقراء السبعة، 89/4، وحجة القراءات، ص297.
- (43) تحفة الأحباب، ص113-114.
- (44) انظر شرح ملحمة الإعراب، ص256.

- (45) شرح ابن عقيل، 274/2. وقال ابن عقيل في المضاف إلى ياء المتكلم: "وإن كان معتلاً فإمّا أن يكون مقصوراً أو منقوصاً، فإن كان منقوصاً أذغمت ياءه في ياء المتكلم، فتقول: (قاضي) رفعا ونصباً وجرّاً، ... وأمّا المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثني المرفوع، فتقول: (عصاي)، و(فتاي)"، شرح ابن عقيل، 90/2.
- (46) انظر: الكتاب، 214/2، ومعاني القرآن للفراء، 349/1، ومعاني القرآن للأخفش، 553/2، والمقتضب، 251/4. وشرح الرضي على الكافية، 392/1، وشرح التسهيل، لابن مالك، 406/3، وشرح ابن عقيل، 275/2.
- (47) شرح ملحّة الإعراب، ص269، وتحفة الأحياب، ص119.
- (48) تحفة الأحياب، ص119.
- (49) الكتاب، 416-415/3. وانظر: المقتضب، 235/2، 241، 247، والأصول في النحو، 36/3، وشرح ابن عقيل، 477/2، 478.
- (50) شرح ملحّة الإعراب، ص269.
- (51) المصدر السابق، ص270، وتحفة الأحياب، ص119.
- (52) تحفة الأحياب، ص120.
- (53) انظر الكتاب، 416/3، 423،
- (54) شرح ملحّة الإعراب، ص269-271.
- (55) المصدر السابق، ص282، وتحفة الأحياب، ص125.
- (56) تحفة الأحياب، ص125-126.
- (57) انظر المصدر السابق، ص126-127.
- (58) تحفة المصدر السابق، ص128.
- (59) انظر: الكتاب، 353/3، والمقتضب، 147-148/3، والأصول في النحو، 74/3، وشرح ابن عقيل، 493/2.
- (60) شرح ملحّة الإعراب، ص283.
- (61) انظر: الكتاب، 351/3، 354، والمقتضب، 148-149/3، والأصول في النحو، 75/3، وشرح ابن عقيل، 491/2، 492.
- (62) انظر: الكتاب، 349/3، 350، 351، 355، والمقتضب، 135/3، 137، 140، 149، والمقرّب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الجوّاري وعبدالله الجبوري، ط1، 1392هـ-1972م، 54/2، 61، 62، 64، 66، وشرح ابن عقيل، 497/2، 499، 503.
- (63) انظر شرح ملحّة الإعراب، ص283-284.
- (64) انظر: الكتاب، 335/3، 336، 337، 338، 380، والمقتضب، 145/3، 146، وشرح ابن عقيل، 507/2.
- (65) شرح ملحّة الإعراب، ص285.
- (66) المصدر السابق، ص312، وتحفة الأحياب، ص138.
- (67) تحفة الأحياب، ص138.
- (68) انظر: الكتاب، 235/3، والمقتضب، 352-353/3، وما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1361هـ-1971م، ص45، وشرح ابن عقيل، 332/2.
- (69) شرح ملحّة الإعراب، ص313.
- (70) المصدر السابق، ص317، وتحفة الأحياب، ص142.
- (71) قرأها ابن كثير غير منونة بغير ألفٍ وصلّاً ووقفاً، وقرأها أبو عمرو غير منونة في الوصل والوقف بألفٍ، وقرأها منونة ابن كثير في رواية عنه، ونافع وعاصم في رواية أبي بكرٍ والكسائي. انظر الحجة للقراء السبعة، 348/6، وحجة القراءات، ص737.

- (72) قرأها ابن عامر وحمزة (قوارير قوارير) بغير ألف، ووقف حمزة بغير ألف فيهما، وقرأها ابن كثير منوناً (قوارير قوارير) وغير منوناً (قوارير قوارير)، وقرأ أبو عمرو الأولى (قوارير) غير منوناً ووقف بالألف، والثانية (قوارير) غير منوناً أيضاً ووقف بغير ألف. انظر الحجة للقراء السبعة، 348/6، 349، وحجة القراءات، ص 738، 739.
- (73) تحفة الأحباب، ص 142.
- (74) الكتاب، 26/1. وانظر المقتضب، 354/3.
- (75) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (70)، 493/2.
- (76) ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط 1، 1980م، ص 24.
- (77) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 27.
- (78) ضرائر الشعر، ص 24، وسيبويه والضرورة الشعرية، لإبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان، القاهرة، ط 1، 1403هـ-1983م، ص 195.
- (79) ضرائر الشعر، ص 25.
- (80) البيت من الكامل، ورد البيئ بغير تنوين (دُئياً) وهو الرواية المشهورة، انظر شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1411هـ - 1991م، ص 1657. وأما صرف (دئياً) وتنوينه كما في رواية ابن الأعرابي فضرورة كما ورد في ضرائر الشعر، لابن عصفور، ص 25، وهو نادر غريب ولم يُعلم مصروقاً في غيره كما ورد خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة - مصر، ط 4، 1418هـ - 1997م، 298/8.
- (81) معاني القرآن، 214/3.
- (82) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم السري، تحقيق عبد الجليل عبده شلي، دار الحديث، القاهرة، 200/5، 202.
- (83) شرح ابن عقيل، 338/2.
- (84) شرح ملحمة الإعراب، ص 61، 62، وتحفة الأحباب، ص 22.
- (85) تحفة الأحباب، ص 24.
- (86) شرح ملحمة الإعراب، ص 62.
- (87) انظر المصدر السابق، ص 62، 63.
- (88) انظر: الكتاب، 16/1، والمقتضب، 80/4، وشرح ابن عقيل، 38/2.
- (89) انظر: شرح الرضي على الكافية، 14/4، وشدور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بغير اسم دار الطبع، ورقم الطبعة، ص 69، 70، 71.
- (90) انظر شرح التسهيل، 53/1.
- (91) تحفة الأحباب، ص 25.
- (92) شرح ملحمة الإعراب، ص 65، 67، وتحفة الأحباب، ص 24، 25.
- (93) الإنصاف في مسائل الخلاف، 528/2.
- (94) شرح ملحمة الإعراب، ص 65، 67، 68.
- (95) المصدر السابق، ص 64.
- (96) المصدر السابق، ص 162.

- (97) اختلفت القراءة في قراءة (قيل) [البقرة:11]، و(غيض) [هود:44]، و(سيء) [هود:77] و[العنكبوت:33]، و(سَيْئَتْ) [الملوك:27]، و(جَيْلٍ) [سبأ:54]، و(سَيْئٍ) [الزمر:71]، و(جِيءَ) [الزمر:69]، و[الفجر:23]، فقراها الكسائي بضمَّ أَوَّلِ ذلك كله، وقرأ نافع بضمَّ (سِيء) و(سَيْئَتْ) وكسَرَ ما سواها، وقرأ ابنُ عامر بضمَّ أَوَّلِ (سَيْئٍ) و(سِيءَ) و(سَيْئَتْ) و(جَيْلٍ) ويكسر أَوَّلِ ما سواها، وفي رواية عنه بضمَّهِنَّ كَلْهِنَّ كالكسائي، وقرأ ابنُ كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة بكسرِ أوائلها جميعها، وفي رواية عن ابن كثير أنَّه كان يضمُّ أَوَّلِ (سِيءَ) و(سَيْئَتْ) كنافع. انظر: السبعة في القراءات، ص141، 142، الحجة للقراء السبعة، 340/1، 341، حجة القراءات، ص89، 90.
- (98) تحفة الأحياء، ص68.
- (99) شرح الرضي على الكافية، 215/1، 216.
- (100) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 155/2.
- (101) شرح ملحّة الإعراب، ص163.
- (102) شرح ابن عقيل، 114/2.
- (103) المصدر السابق، 114/2، 115، 117.
- (104) شرح ملحّة الإعراب، ص226، 227، وتحفة الأحياء، ص98.
- (105) تحفة الأحياء، ص98، 99.
- (106) الأصول في النحو، 98/1، 101.
- (107) المصدر السابق.
- (108) شرح ملحّة الإعراب، ص226.
- (109) انظر: شرح الرضي على الكافية، 448/3، 449، 450، 228/4-230، وشرح ابن عقيل، 154/3.
- (110) انظر المصدرين السابقين، 231/4-232، و155/3.
- (111) الكتاب، 97/4.
- (112) انظر شرح الرضي على الكافية، 230/4.
- (113) المقتضب، 178/4، 180.
- (114) الكتاب، 72/1، 73.
- (115) المقتضب، 178/4.
- (116) الأصول في النحو، 99/1-100.
- (117) شرح ملحّة الإعراب، ص244، وتحفة الأحياء، ص108.
- (118) تحفة الأحياء، ص108.
- (119) الكتاب، 46/1. وانظر المقتضب، 95/4، 96.
- (120) شرح التسهيل، 341/1.
- (121) انظر السابق، 342/1، 343.
- (122) شرح ملحّة الإعراب، ص122، وتحفة الأحياء، ص49.
- (123) تحفة الأحياء، ص51.
- (124) انظر: شرح الرضي على الكافية، 208/3، 209، والجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م، ص304، 305.

- (125) الكتاب، 226/4، 228.
- (126) شرح ابن عقيل، 30/3.
- (127) شرح ملحة الإعراب، ص 126-127.
- (128) المصدر السابق، ص 158، 159، وتحفة الأحياء، ص 66، 67.
- (129) تحفة الأحياء، ص 66، 67.
- (130) انظر: الكتاب، 37/2، 38، 39، 178، والمقتضب، 146/2، 148، 186، 338، 348/3، 349، 59/4، وشرح ابن عقيل، 88/2، 89، 93.
- (131) انظر شرح ملحة الإعراب، ص 159، 160.
- (132) انظر شرح ابن عقيل، 89/2، 90.
- (133) انظر مادة (غ ز ل) في: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1404هـ-1984م، 1781/5، ولسان العرب، لابن منظور، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط3، 1419هـ-1999م، 66/10.
- (134) انظر مادة (غ ز ل) في: المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، 1987م، ص 170، وتاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقق مصطفى حجازي، 1419هـ - 1998م، 93/30.
- (135) شرح ملحة الإعراب، ص 239، وتحفة الأحياء، ص 105.
- (136) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذبياني، وهو برواية (ونصفه)، في: ديوان الناطقة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة - مصر، 1985م، ص 24، وديوان الناطقة الذبياني بتمامه، صنة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، ص 16، ورواية (أو نصفه) في ديوان الناطقة الذبياني، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية، الجزائر، 1976م، ص 85.
- (137) تحفة الأحياء، ص 105-106.
- (138) الأصول في النحو، 232/1.
- (139) شرح التسهيل، 38/2.
- (140) الكتاب، 137/2.
- (141) شرح ملحة الإعراب، ص 247، وتحفة الأحياء، ص 109.
- (142) تحفة الأحياء، ص 110.
- (143) شرح شذور الذهب، ص 192، 193.
- (144) انظر شرح ملحة الإعراب، ص 247-249.
- (145) المصدر السابق، ص 257، وتحفة الأحياء، ص 114.
- (146) من قول موسى عليه السلام في صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، دار الأفكار الدولية، الرياض، 1419هـ-1998م، رقم الحديث (3404)، ص 654، وصحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، دار الأفكار الدولية، الرياض، 1419هـ-1998م، رقم الحديث (339)، ص 153.
- (147) تحفة الأحياء، ص 114.
- (148) البيت من الخفيف، غير منسوب في شرح التسهيل، 387/3.
- (149) مضى تخريجه في الهامش 145.
- (150) شرح التسهيل، 386/3، 387. وانظر شرح ابن عقيل، 257/2.

- (151) شرح ملحمة الإعراب، ص 266، وتحفة الأحباب، ص 117.
- (152) تحفة الأحباب، ص 117-118.
- (153) شرح ابن عقيل، 488-487/2.
- (154) انظر شرح ملحمة الإعراب، ص 267.
- (155) المصدر السابق، ص 336، وتحفة الأحباب، ص 146.
- (156) قرأ بالنصب ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر، وقرأ بالرفع أبو عمرو وحمة والكسائي. انظر: كتاب السبعة في القراءات، ص 247، والحجة للقراء السبعة، 246/3، وحجة القراءات، ص 233.
- (157) تحفة الأحباب، ص 147-148.
- (158) انظر: شرح التسهيل، 10-7/4، 19-22، وشرح قطر الندى، ص 59-64، وشرح ابن عقيل، 342/2-345.
- (159) انظر شرح ملحمة الإعراب، ص 340، 341، 342.
- (160) المصدر السابق، ص 358، وتحفة الأحباب، ص 159.
- (161) تحفة الأحباب، ص 161.
- (162) شرح التسهيل، 67/4، 68، 71، 72.
- (163) شرح الرضي على الكافية، 91/4.
- (164) مغني اللبيب، ص 97. وانظر الجني الداني في حروف المعاني، ص 508، وشرح الرضي على الكافية، 89/4.
- (165) شرح ملحمة الإعراب، ص 359.
- (166) المصدر السابق، ص 365، وتحفة الأحباب، ص 164.
- (167) تحفة الأحباب، ص 166.
- (168) الجني الداني، ص 433.
- (169) شرح الكافية الشافية، 883/2. وانظر شرح التسهيل، 218/3.
- (170) انظر شرح الرضي على الكافية، 317/4.
- (171) انظر مغني اللبيب، ص 128، 129.
- (172) انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1418هـ-1998م، 492/2.
- (173) الصحاح، 619/2.
- (174) شرح ملحمة الإعراب، ص 366.

### مصادر البحث ومراجعته:

- القرآن الكريم (برواية حفص عن عاصم الكوفي).
- 1- ائتلاف النصرة في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب.
- 2- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- 3- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- 4- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقق مصطفى حجازي، 1419هـ - 1998م، 93/30.

- 5- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1421هـ-2000م.
- 6- تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحمة الإعراب، لمحمد بن عمر بحرق الحضرمي، اعتنى به وعلق عليه علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1429هـ - 2008م.
- 7- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م.
- 8- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1418هـ-1997م.
- 9- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1407هـ-1987م.
- 10- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط4، 1418هـ - 1997م.
- 11- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة - مصر، 1985.
- 12- ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية، الجزائر، 1976م.
- 13- ديوان النابغة الذبياني بتمامه، صنعة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر.
- 14- سيبويه والضرورة الشعرية، لإبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان، القاهرة، ط1، 1403هـ-1983م.
- 15- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بغير اسم دار الطبع، ورقم الطبعة.
- 16- شرح ابن عقيل، لابن عقيل الهمداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 1392هـ-1972م.
- 17- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م.
- 18- شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ - 1991م.
- 19- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط2، 1996م.
- 20- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط3، 1434هـ-2013م.
- 21- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية.
- 22- شرح ملحمة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، قدم له وحققه وعلق عليه وأعرب أبياته وشرح شواهد أحمد محمد قاسم، مكتبة دار التراث للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط2، 1412هـ-1991م.
- 23- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1404هـ-1984م.
- 24- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، دار الأفكار الدولية، الرياض، 1419هـ-1998م.
- 25- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، دار الأفكار الدولية، الرياض، 1419هـ-1998م.
- 26- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.
- 27- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1972م.
- 28- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، 384/1.

- 29- لسان العرب، لابن منظور، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط3، 1419هـ-1999م.
- 30- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1361هـ-1971م.
- 31- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، 1987م.
- 32- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي الجاشعي، دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.
- 33- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.
- 34- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم السري، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة.
- 35- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.
- 36- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر - القاهرة، ط2، 1399هـ-1979م.
- 37- المقرَّب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط1، 1392هـ-1972م.
- 38- الموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي، شرحه محمد بهجة البيطار، البينة للطباعة والنشر، دمشق، ط2، 1432هـ-2011م.
- 39- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1998م.

## The Depreciations of Al-Hudhrami Bahrag on Al-Hariri Organization of Syntax Witticism and his Explanation on it

Dr. Jamal Ramadhan Hudayjan

### Abstract

The system of pressing expression of the Hariri is a system full of grammatical material that is absorbed in the chapters of the grammar, then what is explained in it, or what is explained in it, To remove what may be posed to the reader or the learner in what he went to him in some of his verses as to the issues of grammar or his issues. By describing the system in which its regulator does not mention everything or its details.

The Hadhrami Bahrag explained the of pressing systems, according to which material describes the purest and paid classify and solve their forms, and added scientific material in a manner quaintness, also increased non-small number of alerts and benefits, represented those alerts what depreciations Bahrag on Hariri in pressing systems, but Bahrag ruler of Hariri witticism syntax is merely an explanation of Al-Hariri's explanation. The rest of it may be pushed on by the urgent Arabization systems.

This research included these inquiries so that the reader can discover its location from the witticism syntax and its explanation of Al-Hariri, and that an argument is embedded in it.